

بسم الله الرحمن الرحيم

إتحاد الغرف الصناعية السوداني

المؤتمر القومي للصناعة السودانية

" نحو تنمية صناعية شاملة "

المؤتمر النوعي للصناعات النسيجية

تحت شعار:

" من أجل إعادة الحياة لصناعة النسيج السودانية "

ورقة عمل:

صناعة الغزل والنسيج، التجهيز، التريكو، الملابس الجاهزة
مآلات الحال .. وآفاق المستقبل.

إعداد وتقديم: د. الفاتح عباس القرشي

ن. رئيس غرفة الغزل والنسيج

قاعة فتح الرحمن البشير بإتحاد الغرف الصناعية

فبراير 2010م –

صناعة الغزل والنسيج، التريكو والملابس الجاهزة مآلات الحال .. وآفاق المستقبل

المحتويات :

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	مقدمة	2
2	خلفية تاريخية	4
3	الطاقات الإنتاجية	9
	- مرحلة الغزل	9
	- مرحلة النسيج	17
	- قطاع التريكو	21
4	الطاقات الإنتاجية لمرحلة التجهيز	22
5	قطاع الملابس الجاهزة	24
6	الإستهلاك المحلي	31
	الإستهلاك المباشر	32
	الإستهلاك الرسمي	53
7	ملخص	59
8	بم نبدأ	60
9	المشاكل الأساسية لقطاع النسيج ومقترحات الحلول والجهات المعنية بالتنفيذ والمساعدة في تحقيق الأهداف العامة	63
10	التوصيات	76

مقدمة:

تعتبر صناعة الغزل والنسيج، التجهيز، التريكو والملابس الجاهزة من الصناعات العريقة جداً بالبلاد، وبحكم طبيعتها ترتبط بإحدي الحاجيات الأساسية للإنسان (الكساء)، لذلك تكتسب هذه الصناعة الطابع الإستراتيجي العام لإرتباطها بتلك الحاجة الأساسية من ناحية عامة، وعملياً نسبة عالية جداً من المنتجات النهائية لهذه الصناعة تخدم أساساً حاجة الإنسان كمستهلك نهائي رغم أن هنالك نسبة منها تذهب لبعض المحاور الإنتاجية الأخرى مثل الجوانات للقطاع الزراعي والصناعي علي حد سواء، عليه يمكن حصر أهم مميزات صناعة النسيج بالآتي:

- 1- إنها صناعة تحويلية تستهلك أساساً مدخلات إنتاج زراعية (القطن في حالة السودان)، وقد مثل القطن الخام والتوسع في إنتاجه وتنوعه مع جودته أحد أهم أسباب إزدهار هذه الصناعة خلال السبعينات ومنذ الستينات.
- 2- تتميز هذه الصناعة بأنها صناعة مرحلية ويمكن التخصص في مرحلة واحدة أو أكثر من مرحلة ويمكن أن تكون المراحل موزعة حسب إنتاجها النهائي في أكثر من موقع ويمكن أن تكون في شكل مجمعات صناعية كبيرة (مصانع متكاملة) تشتمل علي العديد من المراحل المتعددة (غزل، نسيج، تجهيز، تريكو، ملابس جاهزة... الخ)، وهذه الخاصية تساعد عملياً في حالة تجويد الأداء في حل كثير من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتساهم بصورة عملية في إعادة توزيع الثروة في بلد مترامي الأطراف كالسودان.
- 3- تتميز بطبيعة منتجاتها بأنها إستراتيجية هامة لاغني عنها ويتجدد إستهلاكها لإرتباطه بنسبة عالية جداً بالإنسان Ultimate Consumer ويتصل ذلك بما يعرف بالأمن الكسائي.

4- تعتبر من الصناعات البديلة للإنتاج المستورد ففي حالة عدم توفر الإنتاج الوطني لأهمية المنتجات وضرورتها يتم إستيرادها من خارج البلاد بمبالغ هائلة جداً.

5- تعتبر صناعة النسيج من الصناعات ذات العائد الكبير والقيمة المضافة العالية في حالة توفر الظرف المناسب لها.

6- تعتبر صناعة النسيج من الصناعات التي تستخدم أعداد هائلة من العمالة من الجنسين مع زيادة نسبة العمالة من العنصر النسائي، وتؤام العديد من العمليات الصناعية بالنسيج مع طبيعة المرأة، ورغم تطور الجانب التكنولوجي ورغم إختراع العديد من وسائل الإنتاج المتطورة في أغلب مراحل صناعة النسيج إلا أنها مازالت من الصناعات المستخدمة للعمالة.

7- تتوفر بالبلاد الآن بنية تحتية تعليمية كبيرة لمقابلة أي برامج جادة لهذه الصناعة وتوفير إحتياجاتها من الكوادر الهندسية والفنية والعمالة الماهرة وقد أثبتت تلك المؤسسات والبنيات التعليمية قدرتها علي تجهيز كوادر بمستوي عال لكنها أصبحت رغم تأهلها عاطلة عن العمل مؤخراً كشريحة الخريجين في مختلف المجالات (مع الإشارة الي أن تلك المؤسسات مازالت تستوعب وتخرج أعداد بصورة راتبة سنوياً).

لكل تلك المميزات كان الإهتمام بهذا القطاع الهام والإلتزام بسياسات دافعة ومشجعة في فترات متقطعة، ولذات الميزات والعديد من الأسباب الأخرى تنبع ضرورة إعادة إعمار هذا القطاع مع الإشارة الي أن البرنامج الرئاسي تطرق لهذه الصناعة ودعمته ببعض القرارات التي سيأتي ذكرها.

خلفية تاريخية:

- 1- تعرضنا لقدم هذه الصناعة وتاريخها في السودان وقد ظهرت في العديد من بقاع البلاد نشاطات صناعية متصلة بها مثل (الصباعة في منطقة بربر).
- 2- بدأ إنشاء مصنع بالمفهوم الحديث للمصانع في بداية الخمسينيات (مجمع إنزار الصناعي الذي يشمل مصنعاً للنسيج).
- 3- تعززت صناعة النسيج خلال الستينيات بقيام صرحين كبيرين (النسيج السوداني وشركة الخرطوم للغزل والنسيج – بأسمائهما المتعددة) وقد تم إنشائهما في مدينة الخرطوم بحري.
- 4- شهدت صناعة النسيج قفزة نوعية خلال السبعينات بقيام مصانع جديدة للقطاع الخاص في العديد من أقاليم السودان (بورتسودان، مدني، ومؤخراً سنار) وتأسيس إدارة الغزل والنسيج وتحولها مؤخراً لمؤسسة الغزل والنسيج ودخول القطاع العام في قطاع صناعة النسيج السودانية بالعديد من المصانع في مجالات الغزل، النسيج، التجهيز، جالات الكفاف والملابس الجاهزة مؤخراً.
- 5- تزامن كل ذلك مع تحول صناعة النسيج عالمياً للدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة وساهم ذلك التحول في التطور الصناعي للعديد من الدول الآسيوية وكان حظ السودان منها ذلك التوسع الذي شهدته فترة السبعينات والإمتدادات بعده الي ظهور بوادر الإنحسار في هذا المجال والذي بدأ عملياً منذ بداية الثمانينات (إغلاق مصنع النسيج السوداني).
- 6- شهدت كل القطاعات في المراحل المتعددة في صناعة النسيج توسعاً وتطوراً نوعياً في فترة إزدهار تلك الصناعة.

7- تم إعداد خطة تصنيع الأقطان السودانية في أوائل السبعينات (1972) أبريل – وإستهدفت تصنيع 50% من الإنتاج الوطني للأقطان حوالي 100 ألف طن – إذ كان متوسط الإنتاج وقتها 200 ألف طن.

8- خلال كل تلك الفترات منذ الخمسينات الي أواخر السبعينات إنتشرت بعض النشاطات اليدوية في مجال صناعة النسيج خاصة في المناطق التي تتوفر فيها الألياف الطبيعية (منطقة شندي – وزراعة القطن بمشروع الزيداب والمناطق المختلفة المتوفرة فيها الوبر ... الخ) وتصنع فيها العديد من المنتجات الضرورية لتلك المناطق.

9- تطورت زراعة القطن وتوسعت بعد نجاحها في منطقة الزيداب قبل تأسيس مشروع الجزيرة وتوسعه في إمتداد المناقل، وكان القطن بعد التوسع في إنتاجه أحد الدوافع لتطور صناعة النسيج بالبلاد خاصة وتمثل المادة الخام نسبة مقدرة من تكلفة إنتاج الوحدة النهائية (بين 60- 70%).

10- تزامنت مع فترة الإزدهار والتوسع بجانب التوجه العالمي في تحويل تلك الصناعة للدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة (بسبب التكلفة العالية جداً للمرتبات والأجور وقوة وشراسة الحركة العمالية المطالبة، وتراجع وضع تلك الصناعة في السياسة الخاصة بالمحورين الرأسمالي والإشتراكي وقتها، فرجحت الدول الرأسمالية المتقدمة إنتهاج سياسة الإستعمار الحديث في تلك الحقب وربط الدول النامية إقتصادياً بها وتوفير مايلزمها من بضائع ومنتجات فقدت جدواها الإقتصادية وطنياً، وتستمر الحاجة الماسة لبضائعها النهائية داخلياً لمقابلة طلب المواطن المتنامي لها)، تزامن كل ذلك مع سياسات وطنية مشجعة لنمو تلك الصناعة ومناخ إستثماري ملائم جداً وإستقرار نسبي في السياسات ساعد كثيراً في تطور تلك الصناعة وإزدهارها، وتكونت خلال تلك الفترة ثروة

وطنية في قطاع صناعة النسيج في القطاعين العام والخاص وتعاني الآن من معوقات ومشاكل قادت الي إنحسارها بشكل مخيف خلال السنوات الأخيرة.

11- حصلت العديد من المتغيرات في بداية الثمانينات وتغيرت ملكية إحدى

أكبر المؤسسات في القطاع الخاص (مصنع النسيج السوداني)، وتحول الي الجانب الكوري (شركة داوو الكورية) التي غيرت من طبيعة عمل المصنع وألغت مصنع التجهيز بصورة تامة وخرجت بالتالي طاقة تجهيزية هائلة من الطاقات الإنتاجية المصممة في مجالات التبييض، الصباغة، الطباعة والتجهيز.

12- تزامنت فترة الإزدهار مع بعض السياسات الخاصة بالتحكم في الوارد، والتحكم في الأسعار بهدف دعم الصناعة المحلية مع سياسات واضحة جداً لتوفير الأقطان للمصانع المحلية.

13- بعد عام 1992م ومع بداية تنفيذ البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي والبداية العملية القاسية لسياسات التحرير تصاعدت المشاكل في القطاع الصناعي وفي قطاع النسيج بصورة خاصة وتغيرت سياسات بيع وشراء الأقطان... الخ، وتصاعدت نسب التضخم في البلاد بصورة مزعجة وإهتز وضع العملة الوطنية مما صعب كثيراً من إمكانية إحلال إي ماكينات أو تحديث إي خطوط إنتاج أو إعادة تأهيل أي مصنع من المصانع في ظل الوضع الذي كان سائداً وقتها، وبالطبع كان الإنتاج متدنياً ولا مجال للإستفاده من أي قدر ولو قليل في تحسين الصادرات والتعديل الإيجابي في الميزان التجاري.

14- وضع برنامج عملي لتحريك الطاقات تبنته وزارة الصناعة وإشتركت فيه غرفة الغزل والنسيج، وإستنفرت كل إدارات المصانع والشركات وقتها وأعلن عام للنسيج، وتصدت المصانع والشركات لأزمة الشاش الطبي وقتها وبذلت مجهودات مقدرة لمقابلة إحتياجات البلاد من الشاش في ظل محاصرة البلاد ومنع وصول الشاش، ووفقت المصانع في توفير المطلوب وإستمر الأمر

مع الإمدادات الطبية لثلاث الي أربع أعوام متتالية 92-95-96 وبعدها رجعت الإمدادات الطبية والجهات المعنية للإستيراد ورفضت التعامل مع المصانع الوطنية.

15- نفاقت الأوضاع سوءاً وتم رفع كثير من المذكرات التي تعرض المشاكل وتفتتح الحلول وكان نتيجة ذلك الحراك المطالبة لحماية القطاع، إصدار قرارات مجلس الوزراء في نوفمبر 1995م والتي هدفت الي تحسين وضع (22 قرار)، ونفيذ التقارير بتحليل مدي تنفيذ تلك القرارات الي ضعف التنفيذ وعدم الإلتزام بالموجهات في كثير من بنود ذلك القرار إذ نفذت فقط جزئية صغيرة تتصل ببعض الرسوم.

16- حاصرت المشاكل القطاع في ظل سياسات التحرير خلال الفترة الإنتقالية للإقتصاد الوطني (الإنتقال الي إقتصاديات السوق)، بدون وجود أي بنيات تحتية قانونية لتنظيم حركة الإقتصاد الحر حسب ماتقتضيه أسس الإقتصاد الحر فلا وجود وقتها لقانون يكافح الأغرراق (وحتى بعد إجازته بعد عدة سنوات لم يُفعل والي الآن لم يفعل)، ولا وجود لقانون ينظم المنافسة – أو حتي لجان تنظيم الأسواق أسوةً ببعض الدول، ولا وجود لقانون خاص بالتنمية الصناعية أو وزارة الصناعة مما فاقم من المشاكل وقاد لتردي مريع في القطاع وتوقفت معظم الشركات والمصانع وشردت العمالة.

قاد ذلك الوضع للتصدي الجاد لمايجري وأعدت العديد من المذكرات والدراسات وأعلن السيد رئيس الجمهورية في العيد الحادي عشر للإنقاذ عن عام إعمار النسيج، وبمجهود مشترك بين وزارة الزراعة والغرفة أعدت خطة لإنقاذ صناعة النسيج 2002، وصدر القرار (150) من رئاسة الجمهورية وتكونت آلية لتنفيذ ذلك القرار الجمهوري وبدأ تنفيذ الخطة (التي كان مقرر لها أن تنفذ خلال 5 أعوام)،

وشهدت البدايات نتائج إيجابية وبدأت الحياة تدب من جديد في بعض المصانع وشهد القطاع دخول بعض الإستثمارات الجديده المتصلة ببعض عمليات الإحلال والتحديث وإعادة التأهيل في بعض الحالات وشهدت الأعوام الأولى إلتزام بدرجة معقولة من المؤسسات الرسمية فيما يتصل بالمشتريات الحكومية.

وللعديد من الأسباب تراجع الأمر وشهدت السنوات السابقة منذ عام 2005 الي الآن سقوط مريع وتردي مخيف وظهرت نتيجته في حال بعض المؤسسات وإعلان تصفية البعض بواسطة القضاء وتغيير غرض الأخرى... الخ، ويتواصل الي الآن الترددي في هذا المجال رغم دخول بعض رؤوس الأموال الجديده في القطاعين العام والخاص (الوطني والأجنبي).

خلال تلك الفترة تراجع أداء الآلية فيما يتصل بالمتابعة والمراقبة.

الطاقات الإنتاجية:

(أ) مرحلة الغزل:

قبل تحديد كل مايتصل بالطاقات الإنتاجية في مرحلة الغزل، يجب الإشارة الي المرحلة التي تسبقه وهي مرحلة (الحليج) وهي عملية صناعية هامة وعملياً نبدأ بها عمليات تصنيع الأقطان في السودان، غير أن المحالج في الغالب تتبع للجهات التي تزرع الأقطان نفسها.

في ذلك يجب الإشارة الي أن البلاد تتوفر بها طاقات هائلة لحلج الأقطان في العديد من المناطق وبالقرب من إنتاج الأقطان، وقابلت تلك المحالج عملياً إنتاجية هائلة من الأقطان عندما كان متوسط إنتاج الأقطان حوالي مليون بالة، وكانت تتم صيانتها بصورة دورية ويعاد تأهيلها بصورة منتظمة

وشهدت السنوات السابقة عمليات إحلال لبعضها وإستوردت وحدات جديده والمفارقة هنا أن ذلك تم مع سياسات زراعية قادت لتخفيض المساحات المزروعة لمحصول القطن، عليه يمكن التأكيد أن هنالك طاقات إنتاجية مناسبة جداً يمكن أن تقابل إي توسع في زراعة الأقطان المروية والمطرية (منشاري وأسطواني).

الطاقات الإنتاجية لمصانع الغزل بالسودان (المصممة، المتاحة والفعلية)

جدول رقم (1)

الشمرة	الشركة	الموقع ونوع الملكية		الطاقة الإنتاجية			ملحوظات		
		الموقع	نوع الملكية	عدد المغازل أو الروتر	الطاقة التصميمية بالطن العام / Ne	متوسط الشمرة		الطاقة المتاحة طن/عام	الفعلية طن/عام
1	غزل الحاج عبدالله	الجزيرة / الحاج عبدالله	عام	72.000	10.350	22/1	4.000	-	متوقف عن العمل
2	الغزل الرفيع	الخرطوم بحري	خاص	25.000	1.800	40/1	1.200	-	متوقف عن العمل
3	الغزل الدولي	بورتسودان	خاص	25.000	1.800	40/1	500	-	متوقف عن العمل
4	غزل البحر الأحمر	بورتسودان	خاص	25.000	2.100	30/1	-	-	متوقف عن العمل وخردت بعض ماكيناته
5	سنار للغزل والنسيج	سنار	خاص	25.000	2.100	16/1	-	-	متوقف لأكثر من عشرة سنوات
6	مؤسسة النيل للنسيج	بحري	خاص	60.800	7.300	30/1	5.000	-	متوقف عن العمل
7	غزل نسيج النيل الأزرق	مدني	خاص	35.000	2.100	30/1	-	-	متوقف لعدة سنوات - تحت التصفية الآن
8	غزل شركة الخرطوم للغزل والنسيج	بحري	خاص	25.000	4.050	16/1	-	-	تمت تصفيته
9	غزل شركة نسيج ود مدني	مدني	خاص	4.000	2.100	20/1	-	-	تمت تصفيته
10	غزل شركة الصداقة	الحصاصيصا	عام	25.000	2.160	20/1	-	-	متوقف منذ عدة سنوات
11	غزل المنسوجات القطنية	الباكير	خاص	17.000	1.740	30/1	-	-	متوقف منذ عدة سنوات
12	غزل الجزيرة المناقل	مدني	خاص	17.000	1.500	30/1	-	-	متوقف منذ عدة سنوات
13	غزل شركة نسيج	مدني	خاص	18.000	8.500	20/1	4.000	-	يعمل بطاقة متدنية

الهدى								
14	غزل النيل للغزل	بورتسودان	خاص	72.000	14.700	30/1	-	تمت تصفيته
15	غزل قدو	قدو	خاص	25.000	1.800	30/1	-	لم يركب أصلاً
16	غزل جميرا	بحري	خاص	39.960	1.440	55/1	-	تمت تصفيته
				63.540				

جدول رقم (2): الشركات التي خرجت من دائرة الإنتاج بصورة نهائية – متضمنة التصفية وتغيير الغرض... الخ

م	الشركة	الطاقة الإنتاجية عند التركيب
1	غزل البحر الأحمر	2.100 طن العام
2	غزل شركة النيل الأزرق	2.100 طن العام
3	غزل شركة الخرطوم للغزل والنسيج	4.050 طن العام
4	غزل شركة نسيج ود مدني	2.100 طن العام
5	غزل النيل للغزل بورتسودان	14.100 طن العام
6	غزل قدو	1.800 طن العام
7	غزل جميرا	1.440 طن العام
		27.690 طن العام

يلاحظ الآتي :-

- 1- من (16) شركة ومصنع في القطاعين العام والخاص تعمل بصورة غير مستمرة، شركة واحدة فقط وتعمل بطاقة متدنية جداً (غزل شركة نسيج الهدى). هذه الحقيقة تعكس مدي التدهور الذي أصاب هذا القطاع (مرحلة الغزل) ومعلوم أن مرحلة الغزل هي قلب صناعة النسيج بصورة عامة في مراحلها الأساسية بعد مرحلة الغزل.

2- الطاقات الإنتاجية التي خرجت من دائرة الإنتاج تمثل حوالي 43.6% من الطاقة الإنتاجية المصممة في مرحلة الغزل في السودان، ونلاحظ أن مصنع غزل قدو للغزل والنسيج لم يركب أصلاً وهناك بعض المصانع والشركات تمت تصفيتهما بإحدى الطرق الآتية:-

(أ) التصفية بقرار من المحكمة (قضايا عمل وعمال) والبيع بمقتضى ذلك وتخريد المصنع بصورة كاملة (شركة نسيج ود مدني وغزل البحر الأحمر ببورتسودان، وأخيراً غزل نسيج النيل الأزرق)

(ب) تصفية بإرادة المالك وتخريد المصنع بصورة كاملة (غزل بورتسودان، جميرا، غزل شركة الخرطوم للغزل والنسيج بالبيع وتغيير الغرض).

ويقود ذلك بصورة مباشرة الي إنخفاض الطاقات المتاحة والي التأثير في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع وأيضاً الي إنحسار إمكانية تشغيل وإستخدام آلاف العمال لما لهذا القطاع من ميزة خاصة لتشغيل العمال خاصة في مصانع Ring Frame (الغزل الحلقي وهو في الغالب وكل المصانع التي خرجت بصورة نهائية من الغزل الحلقي ماعدا واحد فقط).

3- جدول رقم (3) الطاقات الإنتاجية المتاحة الآن تتمثل في الشركات الآتية:

م	الشركة	المصممة	المتاحة
1	غزل نسيج الهدي	8.500	4.000
2	الغزل الرفيع	1.800	1.200
3	غزل الحاج عبدالله	10.350	4.000
4	غزل النيل للغزل	14.700	7.000
		35.350	16.200

ويلاحظ أن الطاقة المصممة للشركات أعلاه تمثل حوالي 57% من الطاقات التي كانت مصممة ومركبة في حين أن الطاقة المتاحة تمثل فقط 26% من الطاقات المصممة وحوالي 45% من الطاقات المصممة للمصانع بالجدول رقم (3).

وهذا يعني إن أي خطة للنهوض بهذا القطاع يمكن أن تبدأ فوراً بحوالي 16.000 طن / العام للعامين الأول والثاني ومن ثم يمكن أن تتحرك لتحريك الطاقات المصممة المركبة والمتوقفة حالياً والتي تحتاج لبعض التأهيل الذي قد يستغرق بعض الوقت.

4- هنالك مصانع متوقفة الآن وتحتاج لفترة لاتقل عن عامين في إطار خطة جاده لإعادة الحياة لقطاع الغزل للعودة لدائرة الإنتاج، جدول رقم (4).

م	الشركة	الطاقة التصميمية الطن / العام
1	غزل سنار	2.100
2	المنسوجات القطنية	1.740
3	الجزيرة المناقل	1.500
4	غزل شركة الصداقة	1.800
		7.140

يلاحظ مع مرور الزمن وعدم التصدي للمشكلة بحلول عملية تتساقط المصانع ويتم تغيير الغرض بصورة نهائية فتزداد القائمة الخارجة علي حساب الطاقات المتوفرة والتي يمكن أن تكون موضوع أي خطة عمل.

عند تحليل المشاكل والمعوقات التي إعترضت صناعة الغزل مع بعض الملاحظات يمكن التعرض للآتي :-

1- تاريخياً كانت هنالك معاناة حقيقية في قطاع الغزل من نوعية الأقطان المستخدمة – سياسة إستخدام مايتاح من الأقطان مهما إختلفت أنواعها وخواصها قادت لخسارات إقتصادية ومشاكل فنية مركبة أضرت بمسيرة مصانع الغزل في البلاد(راجع الخطة التقديرية 1972)، وتواصلت معاناة القطن بتنوع متفرد إثر التغيير في سياسات تسويق الأقطان، وقد تعرضت العديد من الدراسات لهذا الأمر وخرجت العديد من التوصيات الخاصة بضرورة :-

- توفير الأقطان المطلوبة حسب الخواص للمصانع الوطنية في الوقت المناسب ومن مواقع الإنتاج وليس المخازن ببورتسودان.
- حل مشكلة التمويل وتغيير سياسات التسعير، وقد وضح جلياً أن الصيغ التمويلية الحالية لايمكن أن تساعد في نهوض العملية الصناعية وقد تردد كثيراً إقتراح إعتبار الدورة التمويلية واحده لدورة إنتاجية زراعية/ صناعية عند التصدي لتسهيل أمر تمويل العملية الزراعية خاصة والدورة الإنتاجية الصناعية لاتتعدى 3 – 4 أشهر .

مع إعتبار أن الصناعة التحويلية بالبلاد تعتمد علي مدخلات إنتاج زراعي تتوفر محاصيله موسمياً ومطلوب توفيره طول العام للقطاع الصناعي المعني (غزل – زيوت...الخ).

تفادى أي تجاوزات فنية فيما يسمى (Under Spinning) – أي عدم إستخدام أنواع من القطن متوسطة أو طويلة التيلة لإنتاج غزول سميكة مما يعقد من العملية الإقتصادية و يقود لبعض الخسائر، و يقود أيضاً لإرهاق بعض أجزاء المصانع في حالة تجاوز خطة الغزل الأساسية للمصنع المعين (إرهاق التحضيرات و عدم

الإستغلال الأمثل لوحدات الغزل النهائي) أى تفادى التجاوزات فى تركيبة الغزول المنتجة Product mix من ناحية متوسط النمرة و الخطة الأساسية التى صمم عليها المصنع.

- إستمرار رداءة جودة الأقطان لعدة سنوات سابقة لدرجة قادت الى كثير من الضرر على مستوى كل مصانع الغزل (تفاقم مشكلة العسلة) وقد بذلت العديد من المجهودات لتفادي تلك المشكلة وحققت مؤخراً نتائج إيجابية لكن من المؤسف جداً بعد تحقيق تلك النتائج تغيرت السياسة الزراعية وتراجع الإهتمام بالقطن وقلت المساحات المزروعة قطناً في السنوات الأخيرة.

2/ مشكلة الطاقة الكهربائية – وقد لازمت هذه المشكلة القطاع تاريخياً وتغيرت مجالات تأثيرها متنوعة فى أساسياتها، مع إعتبار أن قطاع الغزل يعتبر من أكثر مجالات صناعة النسيج إستهلاكاً للطاقة الكهربائية ويمكن تلخيص هذه المشاكل فى :-

- طريقة التوصيل ومطالبة المصانع عند التأسيس بمبالغ كبيرة جداً وإجبارها علي شراء متطلبات التوصيل وتحويل ملكيتها للهيئة ومازالت هذه الممارسة مستمرة ومقننة بعقود إزعان ظلت سارية الي اليوم وهذا يقود عملياً لزيادة التكلفة ومن المفترض أن تثبت هذه الحقوق وترجع للشركة المعنية خصماً علي فواتير إستهلاكها بأي أسلوب ترتضيه الأطراف لو لا بد من تمويل هذه العملية من قبل صاحب العمل إذ الأصل تجهيز هذه الأشياء بصورة سهلة لكل المستثمرين وتهيئة المناطق الصناعية بجاهزية كاملة تضمن تواصل الإمداد والبداية الفورية للإنتاج بعد تركيب الماكينات.

- إرتفاع أسعار الكهرباء والتغيير المستمر فى التعريفه بزيادة الأسعار بعيداً جداً عن أي أسعار للدول المنافسة لنا فى مجال الغزل، ومعلوم أنه كلما إنتقلت

المصانع لإنتاج غزول متوسطة أو رفيعة بدلاً عن السمكة تزداد كمية الطاقة الكهربائية المستعملة وترتفع التكلفة الخاصة بالكهرباء الي أن تصل حوالي 17-20 % من تكلفة الوحدة الإنتاجية.

- تذبذب التيار الكهربائي وإنقطاعه في حالات متعددة - أي عدم إستدامة وإنتظامية الإمداد الكهربائي، مما حول المصانع الي وحدات عمل موسمي بخطابات رسمية من الهيئة (خطابات تفيد بقطع الإمداد لفترات طويلة بسبب عدم توفر الطاقة تمتد لشهور في بعض الحالات " لحين إخطار آخر" ومازالت هذه الممارسة مستمرة الي اليوم. هذا بخلاف القطع المفاجئ للتيار " دون إنذار" ومعلوم نتيجة مثل هذه الممارسات كارثية علي الوحدات الإنتاجية .

ورغم ما صاحب تطور إنتاج وتوليد الكهرباء بالسودان بعد دخول سد مروحي للشبكة القومية ورغم قرار رئاسة الجمهورية بتخفيض التعريفه للقطاع الإنتاجي الصناعي مازالت المشاكل مستمرة والإنقطاع يتواصل بالإضافة الي عقوبة عدم الإستغلال الأمثل ومازالت التعريفه عالية جداً ومازال أمر تحديد التكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء وتسعيرها غير واضحة ومازال المستهلك عموماً يتحمل التكلفة العالية جداً للعملية الإدارية لإنتاج وتوزيع الكهرباء ومازالت الأسعار إحتكارية عالية والسياسة الحالية لاتشجع الإستهلاك العالي للكهرباء وتهدف للترشيد وتقليل الإستهلاك بإرتفاع التعريفه وتساعدتها وتبيع الهيئة بضاعة لاتملكها في حالات الدفع المقدم وإنقطاع التيار.

4/ علاقات الإنتاج والعمالة - في كثير من الحالات تتوفر الكوادر الفنية اللازمة وتتوفر العمالة المؤهلة والتي تحتاج لتدريب لكن تعاني الوحدات الإنتاجية من أساليب العمل وتطور علاقات الإنتاج متصلة بالممارسات الخاصة المتصلة بقوانين العمل

السائدة والتي شهدت بعض التطورات خلال الفترة السابقة وفي ذلك يمكن التعرض
للآتي :-

- إتباع نظام الإيجور المطلق Flat Rate والذي لا يرتبط بأي شكل كان بالإنتاج والإنتاجية فليس هنالك نظام مؤسس ثابت يربط الأجر بالإنتاج وهذا الأمر شكل عائقاً أساسياً وسلبياً لرداءة الإنتاجية الخاصة بالنسبة للعامل وأضر كثيراً بالوحدات الإنتاجية ويؤثر ذلك سلباً علي العمالة المنتجة والجادة والتي تتوق لزيادة دخلها بربط إجرها بالإنتاج، وبالطبع يؤثر ذلك سلباً علي الإنتاج والتكلفة والقدرة التنافسية.
- المحاولات التي قادت بها بعض الوحدات لربط الأجر بالإنتاج إصطدمت عملياً بالعديد من المفاهيم الخاطئة المدعومة بعدم وضوح في بعض القوانين السائدة والتي يجري تنفيذها بتعسف في هذا الجانب مما قاد عملياً للتراجع جراء الملاحظات الخاصة بمحاكم العمل بالذات حول العمالة التي تعمل بالإنتاج دون أي علاقة إدارية مع صاحب العمل (المقاولات).
- النسبة العالية جداً لدوران العمالة التي تصل في بعض الحالات الي 30% وعدم إستقرار العمالة حتي تلك التي مرت بفترات تدريب وتأهيل لكن دون إلتزام بإستمرار في العمل مع صاحب العمل الذي مول العملية التدريبية وأشرف علي تحسين قدرات العامل ولا مجال لملاحظات قانونية في هذا الجانب .
- إضطراب بعض أصحاب العمل لمقابلة نصيب العامل (8%) التي من المفترض أن يدفعها جراء الإشتراك في صندوق التأمينات الإجتماعية (17% المفروضة أصلاً علي صاحب العمل) مما يزيد من تكلفة الإنتاج ونسبة تكلفة العمالة التي لا ينبغي أن تزيد عن الـ12% حسب طبيعة العملية الإنتاجية في صناعة النسيج (التكلفة النمطية Standard Cost).

15 / عدم تأسيس أو قيام صناعات مساعدة لكل مراحل صناعة النسيج بالبلاد رغم قدم وعراقة هذه الصناعة فكل الأدوات المساعدة تستورد من خارج البلاد وكل الإكسسوارات تستورد ففي حالة الغزل نستورد كل أنواع الكونات وكل المواسير اللازمة لكل المراحل... الخ، وهي صناعات بسيطة جداً ويمكن أن تكون أحد خطوط الإنتاج لبعض الصناعات وينطبق ذلك علي مرحلتي النسيج، التجهيز... الخ، وطبيعي لايشجع الوضع الحالي للمصانع الدخول في مثل تلك الخطوط المطلوبة في حالة تحرك تلك الطاقات العاطلة فإستيراد كل تلك الأشياء خاصة في الظروف الحالية يقود لزيادة التكلفة والمطلوب بالطبع العمل علي تقليل تكلفة الإنتاج مع المحافظة علي الجودة العالية.

مرحلة النسيج:

معلوم كما ذكرنا أن صناعة النسيج – صناعة مرحلية وتعتبر مرحلة الغزل قلب لكل تلك الصناعة، إذ تعتمد المراحل اللاحقة لمرحلة الغزل علي المنتج النهائي لمرحلة الغزل. ويعتمد تطور مرحلة النسيج بصورة أساسية علي الغزل الذي يجب أن يكون بمواصفات عالية تمكن مصانع النسيج من نسجه أو مصانع التريكو من تصنيعه، وأقل جوده مسموح بها هنا أن يكون الغزل قابل للنسيج Weavable Yarn في حالة عدم توفر الغزول اللازمة لمرحلة النسيج تلجأ الوحدات الإنتاجية في مرحلة النسيج لإستيراد غزول من خارج البلاد لكي تتمكن من الإستمرارية في الإنتاج وهذا ما يحدث الآن عملياً بالسودان بعد تردي الأوضاع في مرحلة الغزل وتوقف المصانع عن الإنتاج. ومع تغيير السلوك الإستهلاكي للمستهلك السوداني

بصورة عامة تستورد مصانع النسيج الآن غزول مخلوطة بوليستر/ فيسكوس لمقابلة بعض طلبات السوق المحلي الرسمي والأهلي والشبه رسمي.

تأثرت مرحلة النسيج بالمشاكل والعقبات ورغم السلبيات ظهرت العديد من الإيجابيات وقد بدأ ذلك التغيير خلال العامين الأولين لتنفيذ خطة إنقاذ صناعة النسيج، يمكن التعرف الي أهم التغيير في الآتي :-

خروج أعداد هائلة من الماكينات الأوتوماتيكية التي تعمل بالماكوك من الإنتاج بصورة نهائية إذ تم تخريدها بصورة كاملة وقد تكررت هذه الظاهرة في القطاعين العام والخاص، علي حد سواء ! وفي بعض الحالات تم إحلالها بماكينات أحدث في ذلك يمكن التعرض للآتي :

- تخريد ماكينات (3) مصانع حكومية للنسيج وإحلال ماكيناتها (الأنوال) بماكينات حديثة Shuttle less .
- تخريد بعض المصانع بعد التصفية أو البيع وتغيير الغرض (نسيج ود مدني بالتصفية بحكم القضاء (420 ماكينة) والخرطوم للغزل والنسيج للبيع وتغيير الغرض.
- تخريد بعض الماكينات في المصانع القائمة في خطوة للإحلال – تمت عملية إحلال كاملة في شركة الهدهد، وشركة الصباغون بماكينات Shuttle less متنوعة.
- عملت بعض المصانع بإستجلاب ماكينات حديثة وقامت بتركيبها رغم توقفها حالياً كطاقة متعطلة.
- إنشاء مصنع جديد بماكينات Shuttle Less وتركيبها – رغم عدم تشغيلها الي الآن.

جدول رقم (5): الطاقات الإنتاجية لمرحلة النسيج

م	الشركة	الموقع ونوع الملكية		الطاقة الإنتاجية			ملحوظة		
		نوع الموقع	نوع الملكية	عدد الإنوال	نوع النول	الطاقة التصميمية		الطاقة المتاحة	الفعالية يارده/ العام
1	نسيج النيل الأزرق	مدني	خاص	851	ماكوكية	40.000.000	20.000.000	-	تحت التصفية الآن
2	الصدقة	الحصاحيصا	عام	864	ماكوكية	16.000.000	4.000.000	-	متوقف كلياً
3	الجزيره المناقل	مدني	خاص	356	ماكوكية	10.000.000	-	-	تم تخريد النسيج
4	المنسوجات القطنية	الباقير	خاص	356	ماكوكية	10.000.000	-	-	تم تخريد النسيج
5	نسيج الهدي	مدني	خاص	436	ماكوكية	16.000.000	9.600.000	4.000.000	يعمل بصورة غير مستمرة
6	نسيج ود مدني	مدني	خاص	420	ماكوكية	12.000.000	-	-	تمت تصفيته
7	الخرطوم للغزل والنسيج	بحري	خاص	860	ماكوكية	36.000.000	-	-	تم تغيير الغرض
8	النيل للنسيج	بحري	خاص	366	ماكوكية	100.000.000	-	-	متوقف لسنوات خلت
9	الهدهد	بحري	خاص	88	نفائة	6.000.000	3.500.000	1.500.000	
10	الوفاق	بحري	خاص	86	نفائة	6.000.000	-	-	تم التركيب ولم يبدأ العمل بصورة عامة
11	الصباغون	بحري	خاص	40	نفائة	3.000.000	1.500.000	1.000.000	
12	مصانع النسيج الحكومية	متعددة	عام	1.280	ماكوكية	45.000.000	-	-	تم إحلال البعض
13	مصانع النسيج الصغيرة	متفرغة	خاص	1.000	ماكوكية وغير ماكوكية	30.000.000	5.000.000	1.000.000	تمت إضافة بعض الماكينات
14	مصنع البطاطين الوطني	بحري	خاص						

المصانع الحكومية كانت (5) بواقع (256) نول للواحد ماكوكي طرأت التغييرات

الآتية :

1- خردت (3) مصانع وتم إحلال الماكينات القديمة بماكينات أنوال حديثة Shuttle Less Repare (إيطالية الصنع) ويجري تركيبها في شندي وكوستي والدويم بواقع (96) نول للمصنع الواحد وبذا نحافظ علي الطاقات الإنتاجية في مجملها.

2- تم تتبع مصنعي نيالا وكادقلي للولايات المعنية وهي متوقفة عن العمل حالياً.

3- مصنع منقلا توقف منذ بداية الحرب الأهلية وإلي اليوم.

بصورة عامه رغم التغييرات أعلاه ورغم خروج أعداد هائلة من ماكينات النسيج التي تعمل بالماكوك من دائرة الإنتاج نجد أن الطاقة المصممة الحالية تفوق ال 300 مليون ياردة والمتاحة في حدود حوالي 50 مليون ياردة.

سبقت الإشارة إلي أن معظم المصانع العاملة الآن تعمل في نسيج غزول مخلوطة مستوردة من خارج البلاد بسبب توقف مصنع غزل نسيج الهدي الوحيد الذي كان عاملاً طيلة الفترة السابقة من هنا يظهر أحد الأسباب الأساسية المؤثرة علي مستوي أداء مصانع مرحلة النسيج بالبلاد .

عليه يمكن أن نلخص أهم أسباب تردي الإنتاج في هذه المرحلة (النسيج) :-

1- عدم توفر الغزول بكل أنواعها علي النطاق المحلي (توقف مصانع الغزل) وخروج المصانع من إنتاج المنتجات القطنية.

2- صعوبة التمويل وعدم توفره لضمان إستيراد غزول بصورة ثابتة تضمن إستمرارية الإنتاج.

2- المشاكل العامة المشتركة مع القطاعات الإنتاجية في المراحل الأخرى المتعلقة بالطاقة ، العمالة الأسواق والإغراق.....الخ.

قطاع التريكو :

شهد هذا القطاع إنهياراً كاملاً إذ توقفت لفترة كل المصانع في التريكو ، ودخلت مؤخراً مع بداية خطة إنقاذ النسيج السودانية رؤوس أموال عربية جديدة للقطاع بأمكانيات معتبرة من الناحية الإنتاجية (خاصة جانب التجهيز – صباغة – طباعة وتبييض بالإضافة إلي التطريز).

دخلت المصبغة التركية وكان من المفترض أن تدفع بطاقتها التجهيزية لتحريك كل الطاقات العاطلة في مجال التريكو لكن لسوء الحظ مع دخول المصبغة بدأ التوقف الفعلي لكل مصانع الغزل بالسودان وصارت المصبغة تعتمد علي إستيراد غزول مخلوطة من خارج البلاد.

مؤخراً دخل رأس مال عربي آخر ممثلاً في مصنع العمر للنسيج بأمدرمان بامكانيات حديثة وطاقات إنتاجية غير سهلة وبأمكانيات تجهيز ملائمة غير أن المصنع يعتمد بصورة أساسية علي إستيراد الغزول من خارج البلاد مخلوطة وغزول من الألياف الصناعية (100%) لإنتاج العديد من المنتجات المختلفة في حدود ألف طن في العام وتم تشييد أيضاً مصنع جديد بطاقة إنتاجية تصل إلي أربعة ألف طن في العام من مختلف المنتجات لذلك تضاعفت الطاقة التصميمية المركبة في التريكو لأكثر من أربعة أضعاف مع تلك الطاقات الإنتاجية الجديدة بجانب

الماكينات والطاقات التي كانت موجودة أصلاً غير أن العامل الآن من تلك الطاقات يعمل بطاقة إنتاجية متدنية وأهم المشاكل:-

1- عدم توفر غزول مناسبة لمصانع التريكو وبالمواصفات المطلوبة من الإنتاج المحلي.

2- صعوبة عمليات الإستيراد من خارج البلاد مع الأزمات المالية وعدم توفر العملة الصعبة مما يصعب من عملية توفير الغزول المطلوبة في الوقت المناسب لتفادي التوقف المتكرر بهذا السبب.

3- عمليات الإغراق والمشاكل المتعلقة بالتسويق.

4- المشاكل العامة المتصلة بالجبايات والرسوم والضرائب والجمارك.....الخ.

5- المشاكل المتعلقة بالطاقة.

الطاقات الإنتاجية لمرحلة التجهيز:

1- تشمل مرحلة التجهيز – التبييض – الصباغة والطباعة والتجهيز والتجهيز النهائي للأقمشة.

2- تدخل في هذه المرحلة عمليات التجهيز الخاصة بمنتجات التريكو وقد تمت الإشارة لتلك الطاقات عند الحديث عن التريكو (المصبغة التركبية – مصنع العمر تكس والمصنع الجديد تحت التركيب التابع للعمر للنسيج أيضاً بسوبا).

3- أكبر طاقة تجهيزية متكاملة تشمل كل مراحل التجهيز وبتكنولوجيا سائدة ومتقدمة في مصنع شركة نسيج النيل الأزرق (حوالي 100 مليون متر) الآن تحت التصفية بموجب قرار قضائي.

4- الطاقة الوحيدة لإنتاج وتجهيز الغزول الخاصة بالحبابة وصباغة الغزول وتجهيزها بمصنع شركة نسيج النيل الأزرق أيضاً تحت التصفية (50 طن) خيط حياكة.

5- الطاقة التجهيزية في

- مصنع الصداقة للغزل والنسيج 16 مليون والمصنع متوقف تماماً لعدة سنوات ومعرض للخصخصة بصورة رسمية وربما آل للقوات المسلحة.

- الطاقة التجهيزية لمصنع الجزيرة والمناقل 12 مليون متر يعمل بصورة متقطعة في مجالي الصباغة والطباعة (بصورة غير مستمرة) ويعاني من عدم توفر القماش الخام لتخلصه من قسم النسيج وعدم توفر أقمشه خام من المصانع الوطنية.

- الطاقة التجهيزية في مصنع المنسوجات القطنية (12) مليون متر متوقف المصنع تماماً منذ عدة سنوات رغم بيعه لمستثمر أجنبي وبعد تخلصه من النسيج ربما لجأ لتغيير الغرض.

6- تطورت إمكانيات التجهيز طرف مصنعي الهدهد والصباغون وزادت قدرتهما علي الصباغة والطباعة علي حد سوا بطاقة قصوي حوالي (10) مليون ياردة.

6- هنالك وحدة صغيرة للصباغة والتبييض في مصنع طه للنسيج تعمل بصورة غير مستمرة لذات الأسباب بطاقة في حدود (1) مليون ياردة.

قطاع الملابس الجاهزة:

يعتبر قطاع الملابس الجاهزة من أهم مراحل صناعة النسيج بصورة عامة ويتميز بالآتي:

1. إتصاله بنسبة عالية جداً بالمستهلك الأخير – فأغلب منتجاته يقوم بإستهلاكها الإنسان وترتبط بصورة مباشرة بعملية الذوق والخلفية التربوية والدينية والثقافية.....الخ.

2. يرتبط بصورة مباشرة وحية بموجات الموضة وطابعه التجديد المتواصل ولتتابع عمليات الموضه والتجديد في كثير من بقاع العالم نجد أن هذا القطاع من أكثر القطاعات عرضة لعملية الأغراق من عام لآخر ومن موسم لآخر جراً سياسات التخلص من الموضه القديمة، أو الملابس الموسمية لموسم مضي وتكون الدول ذات الأسواق الهشه عرضة لإستقبال كل ذلك بأسعار متدنية جداً حتي لو كانت لا تتناسب تلك الملابس مع المجتمع المعين نجد لها رواجاً لإنخفاض سعرها في بلد توجه سوقه أساساً الأسعار وليس الجوده . Price Oriented market

3. ويلاحظ هذا في السودان عندنا بصورة واضحة جداً في الأسواق.

4. يعتبر قطاع الملابس الجاهزة من أكثر القطاعات التي تستخدم عماله بأعداد

هائلة مع نسبة عالية جداً من العنصر النسائي ويفرض هذا الأمر طبيعة هذه

المرحلة . فماكينات تصنيع الملابس مع صغر حجمها تحتاج كل ماكينة
لعامل وتتنفي فيها عملية خدمة العامل لأكثر من ماكينة Multi-machine
. Service

5. صناعة الملابس الجاهزة تؤام لصناعة التريكو وأغلب مصانع التريكو توجد
بها وحدات لتصنيع الملابس الجاهزة من الأقمشة المصنعة من الأقمشة
والتريكو.

6. صناعة الملابس الجاهزة بطبيعة عملياتها والمرونة الفائقة في التحكم في
الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية، نجدها تنتشر كنشاط حتي في مجال الإقتصاد
غير الرسمي، ومجال الأسر المنتجة مما يخلق تنافساً مع المصانع الرسمية
– وتظهر المشكلة بجلاء في حالة توقف الإنتاج الكبير في المصانع
الرسمية.

7. صناعة الملابس الجاهزة بالسودان إفتقرت طيلة الفترة السابقة لمؤسسات
علمية لتخريج وتجهيز كوادر فنية في الجانب الميكانيكي وصيانة الماكينات
وإعتمدت طيلة الفترة السابقة علي الكوادر التي تخرجها الممارسة العملية
خاصة في مجال النشاط غير الرسمي (هنالك محاولات لتأسيس قسم بجامعة
الجزيرة بدأت منذ فترة).

8. صناعة الملابس الجاهزة تمثل مجالاً للإبداع الفني والتأثير علي المستهلك عبر تصميم الأزياء المناسبة للأغراض المتعددة والتي تراعي الظروف المناخية والذوق العام, ولهذا تظل الوحدات الصغيرة والنشاط غير الرسمي فعالاً لمقابلة تلك الإحتياجات.

9. من الناحية الإقتصادية المباشرة نجد أن صناعة الملابس الجاهزة من أكثر المراحل ربحية وإضافة لقيمة مضافة بنسبة عالية جداً لو توفرت لها الظروف الملائمة.

الطاقات الإنتاجية :

1- عند الحديث عن الطاقات الإنتاجية للملابس الجاهزة يتم التركيز علي المصانع الرسمية (الإنتاج الرسمي) بصورة أساسية – وعدد المصانع المسجلة عملياً (72) مصنع للملابس الجاهزة.

2- الطاقة الإنتاجية 3,644,065 قطعة في العام.

3- الطاقات المتاحة في 753,600 قطعة وتمثل 69% من الطاقة التصميمية.

4- هنالك 49 مصنع من جملة (72) متوقفة تماماً عن الإنتاج وبعضها توقف لسنوات عديدة.

المشاكل والمعوقات :

1- العمالة الفنية مكتسبة لخبرة غير قائمة علي مؤهلات علمية متخصصة، مما ينعكس علي القدرة الإستيعابية والإنتاجية والإنضباط ومع كل ذلك نجدها غير متوفرة وغير ثابتة وتجنح بصورة متصلة إلي التنقل من موقع لآخر في ذلك.

- تمت الإشارة إلي عدم وجود مؤسسات تعليمية او تدريبية في السودان لمقابلة الحاجة لمثل هذه العمالة.

- النسبة العالية جداً لدوران العمالة نتيجة لعدم توفرها خاصة الفنية منها والتي تمثل الأساس (مثل التحضيرات، والمقص و تحضيرات البيترونيات)

- الإزدياد المطرد لتكلفة العمالة إذا ما راعينا إنخفاض الإنتاجية ودرجة عدم الإنضباط والتسيب والغياب.....الخ. مما ينعكس سلباً علي التكلفة والقدرة التنافسية.

- عدم وضوح العلاقة في حال العمل بالقطعة وربط الأجر بالإنتاج – في القانون – خاصة وأغلب العمالة تعمل بصورة متقطعة وغير ثابتة وبدون سلطات إدارية من صاحب العمل علية – لحقيقة عمله بالإنتاج (القطعة) فقط وعدم الوضوح هذا يقود لمشاكل قانونية شتى تتصل بمواد قانون العمل وإلزامية قانون التامينات الإجتماعية.

2- مشكلة تتعلق بالتسويق:

أ- مع إنفتاح الأسواق الوطنية إكتظت الأسواق بالملابس الجاهزة من عدة مصادر وعدة منافذ وبعده أساليب أهمها :-

■ الأسلوب الرسمي بالتوريد من الدول ذات الفائض الضخم في هذا المجال والتي تسعى لتسويق منتجاتها في كل العالم (مثل الصين، الهند، باكستان) مع إعتبار طبيعة البضاعة نفسها وتأثرها بالموضه والموسم. وتورد هذه البضائع في كثير من الحالات بأسعار زهيدة وبتسهيلات في الدفع غير مسبوقه(حالة الصين).

■ الوضع أعلاه يقود لمنافسة جائرة في السوق الوطني وإزداد الأمر تعقيداً بدخول الدولة ممثلة في العديد من الوزارات والوحدات كمنتج، رغم إعلان الدولة حسب سياساتها المتوجهة نحو الإقتصاد الحر خروجها من المحاور الإنتاجية والتجارية وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في قيادة العملية الإنتاجية. في السنوات الأخيرة زاد ذلك التوجه الخاص بتأسيس مصانع للملابس الجاهزة خاصة بالقوات المسلحة، وقوات الشرطة وجهات أخرى وفي بعض الحالات بشراكات مع شركات أجنبية ويستمر العمل فيها مع الوضع المميز لمالكيها وترفع عنها كثير من العقبات وتتعامل بأسعار مميزة وتدعم بصورة مباشرة وتتمدد صلاحيتها إلي توفير ما ليس له علاقة

بالملابس الجاهزة وتحتكر سوق تلك الجهات وتغيب الشفافية وتعزز المنافسة الجائرة وتغلق المصانع التابعة للقطاع الخاص وتشرّد العمالة ويجني المجتمع نتائج كارثية.

■ عدم وجود أي مواصفات تتصل بالملابس الجاهزة والسماح بدخول أي منتج يصل للموانئ المحددة - جواً أو بحراً - دون مراعاة لنوعية الأقمشة وعدم صلاحيتها - ودون مراعاة لنوعية التفصيل النهائي ومدى ملاءمتها للوضع في البلاد (حتى المواصفات الخاصة بالأقمشة المجازة والموجودة في الهيئة غير معمول بها عند دخول الأقمشة للبلاد) وهناك حالات ثابتة تؤكد ذلك (الزبي الخاص بالطلاب والمدارس والزبي الخاص بالقوات النظامية وإستيرادة من أقمشة مصنوعة من البوليستر 100%).

■ السماح بإستيراد الملابس الجاهزة للمؤسسات والجمعيات الخيرية والعديد من الجهات بكميات تجارية تساعد في إغراق الأسواق الوطنية بالملابس الجاهزة.

■ السماح بدخول كميات هائلة من الملابس المستعملة أو التي يسجل أنها مستعملة (في حالات هي جديدة يغير عمداً شكل تعبئتها في المصدر وتتدخل البلاد كمستعملة وبقيمة تقارب الصفر ويعاد تعبئتها في أسواقنا

وتعرض بأسعار لا يمكن منافستها، كل هذا خلق وضعاً مساوياً في هذا القطاع.

■ عدم إلتزام الجهات المستفيدة في الحكومة (المشتريات الحكومية) institutional buyers بالقرارات الصادرة بشأن صناعة النسيج وحتى عند الإلتزام الجزئي عدم تحديد أي حصة لقطاع الملابس الجاهزة والإستثمار بكامل الحصة لمصانع تلك الجهات ومؤخراً في حالات إتاحة الفرصة لذات المصانع بإستيراد ملابس جاهزة وإستيراد أقمشة بل توفير مهمات أخرى من خارج السودان رغم أمكانية توفيرها وطنياً.

■ يلاحظ في الفترة الأخيرة التسرع في تغيير المواصفات الخاصة بالأزياء الرسمية (خاصة القوات المسلحة) دون اعتبار لطريقة إعداد المواصفة أو أي إعتبار لمرحلة إنتقال عملية التجهيز للمواصفة التي كان من المفترض التوافق عليها لإقرارها بواسطة هيئة المواصفات والمقاييس والجهات الفنية المعنية.

■ مشكلة التمويل والجبايات والرسوم، معلوم أن مشكلة التمويل في القطاع الصناعي عامة وعدم توفره يعيق عملية الإستمرارية في الإنتاج خاصة المادة الخام (الأقمشة) تكلفتها عالية والحاجة إليها مستمرة من جهة وأصنافها مختلفة قد لا تتوفر في بعض الحالات من الإنتاج النسيجي الوطني

أو حتى المستورد والموجود بالسوق، وأن توفرت تجارياً تكون أسعارها باهظة والأفضل أن تتوفر بصورة مباشرة إما من المنتج الوطني (في حالة القدرة علي إنتاجها) أو من الإستيراد مباشرة لتقليل التكلفة بصورة تساعد في تعزيز القدرة التنافسية وهنا يجب مراعاة إنها مدخلات إنتاج بصورة أساسية، والإعتراف بفوائدها الحقيقية وتقليل الرسوم لها ما أمكن ذلك، وعدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة في المنبع وتحصيل تلك الضريبة بعد إنتهاء العملية الإنتاجية وتجهيز البضاعة النهائية.

الإستهلاك المحلي :

السلع النسجية تعتبر سلع إستراتيجية ترتبط بصورة مباشرة بالإنسان ولا يمكن التخلي عنها طالما هنالك حياة علي وجة الأرض.

ينقسم السوق المحلي او الإستهلاك المحلي للمنتجات النسجية لعدة أقسام حسب نوعية المستهلك والإستخدام النهائي للسلعة (End use) وطبيعة السلع نفسها، في ذلك يمكن التعرض للآتي:

- الإستهلاك المباشر للإنسان ويتحكم في ذلك حجماً ونوعاً العديد من العوامل والمؤثرات.

• إستهلاك خدمي يتصل أيضاً بحاجيات أساسية للإنسان ويدخل في هذا الإطار

كل المنتجات الطبية ذات الصلة بعملية النسيج:

○ القطن الطبي.

○ الشاش الطبي.

○ الأشرطة والرباطات.

○ الجوارب الطبية.

○ الكمادات.

○ المنتجات الطبية الصحية للأطفال والنساء وكبار السن.

• إستهلاك القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعية ، الزراعية ، النقل الخ)

ويدخل ضمن ذلك تصنيع مواد التعبئة لتلك القطاعات (الجولات للسكر ، الدقيق

، المنتجات الزراعية المتعددة وإستهلاك صناعة الأثاثات ، وإستهلاك تجهيز

المركبات..... الخ).

الإستهلاك المباشر :

قدر هذا النوع من الإستهلاك عام 1971م بحوالي 200 مليون متر(مائتي مليون متر من الأقمشة المختلفة) وقد تم تقدير هذا الإستهلاك عند إعداد الخطة الخاصة بتصنيع الأقطان السودانية . في ذلك تم تقدير زيادة كمية الإستهلاك سنوياً علي أساس زيادة السكان سنوياً بحوالي 2.8% وتقدير 1.2% زيادة في مستوي المعيشة للمواطن

السوداني. حسب الإحصائيات الخاصة بالسكان تستمر الزيادة في السكان بمتوسط 2.8% حسب التعداد السكاني الأخير 2008م (مع إعتبار معدل الوفيات).

وعن الإستهلاك للمستهلك الأخير " المواطن السوداني" يمكن التعرض للآتي:

1. كان الإستهلاك يركز في السابق علي ما يسمي وقتها بالأقمشة الشعبية وللممورية والديبلان الحظ الأكبر وقتها وكانت رخيصة السعر (بالإضافة إلي بعض المشجرات القطنية) وبدأت صناعة النسيج وقتها بالتركيز علي تلك النوعيات بإعتبار إنها تمثل القاعدة العريضة من الطلب.
2. حدثت بعض المتغيرات مع ظهور الألياف الصناعية وتوسع إنتشارها وقلة أسعارها مع إمكانية خلطها بالألياف الطبيعية، أثرت الألياف الصناعية والأقمشة المخلوطة في توجهات المستهلك السوداني خاصة مع إنخفاض سعرها وطول عمرها الإفتراضي (المتانة) الذي يؤهلها للإستعمال لفترة أطول مقارنة مع الألياف الطبيعية وبالذات القطن، وذلك رغم أثارها الجانبية في الإستعمال مع طبيعة مناخ البلاد.
3. غلاء أسعار المنتجات القطنية ساعد كثيراً في تعزيز التوجه الخاص بإستهلاك الأقمشة المصنعة من الألياف الصناعية والأقمشة المخلوطة.
4. هنالك توجه عام لإستهلاك منتجات التريكو (كمنافس حقيقي للنسيج) وتوسع نوعيات المنتج في التريكو لمقابلة كل الإحتياجات للإنسان، هذا الأمر ساعد في

تطور قطاع التريكو علي المستوى العالمي خاصة وأقمشته تتميز ببعض المواصفات في التركيبة يفقدها النسيج ومطلوبة لبعض الإستعمالات البشرية خاصة في البلدان المدارية، ربما يفسر ذلك التوسع عندنا في السودان لصناعة التريكو ودخول إستثمارات جديدة بقدرات إنتاجية عالية في وقت تنحسر فيه صناعة النسيج وتدهور نسبياً بشكل عام في البلاد (المصبغة التركية، العمر للنسيج والإمتداد الخاص به).

5. يلاحظ في السوق الأهلي التوجه العام لإستعمال الملابس الجاهزة من كل الفئات والأعمار وإنحسار عمليات الطلب بالصيغة القديمة (التفصيل حسب الطلب) رغم الإنتعاش النسبي في التفصيل بتفرد إحتياجات المجتمع السوداني لبعض الملابس وعدم توفرها في العالم رغم إجتهدات البعض (الصين) (اليابان) (تايوان) في مجال الجلايب والأزياء الشعبية وهذا يعني بالمقابل إمكانية التوسع في هذا الجانب وطنياً وبنظام الإنتاج الكبير. في حالة توفر الظروف المناسبة لذلك وتوقف معظم مصانع الملابس الجاهزة وعدم قدرة العامل منها علي المنافسة قاد عدة أطراف للعمل علي سد الفجوة، في ذلك نلاحظ إن أغلب الملابس المستورده لاتتوافق مع عادات وتقاليد وذوق المستهلك السوداني (خاصة فئة النساء والشباب منهم – فقد أشرنا الي أن معظم تلك الملابس تكون بقايا (فائض) موضات في عالم آخر بتقاليد أخري وأذواق مختلفة جداً.

6. رغم منافسة الأزياء النسائية المستخدمة (والتي قد لاتناسب السودان – رغم إنخفاض أسعارها) يلاحظ الثبات النسبي لسوق الثوب السوداني (هنالك تراجع في إستعماله في بعض الفئات العمرية الشبابية)، مهم جداً تشجيع إدخال خط إنتاج الثوب السوداني من جديد في الإنتاج بعد تحرك قطاع الغزل.

حجم الإستهلاك المباشر:

يرتبط الحجم وتقديراته بالآتي:

1- تعداد السكان وقد زاد العدد وحسب الإحصاء الأخير (39.154.490) حوالي تسعة وثلاثون مليون نسمة. تركيبة السكان تؤثر علي نوعية اللبس المطلوب للشريحة المعينة، فيؤثر التصنيف من حيث العمر، الجنس، الحضر والريف. مجالات العمل في التعامل مع اللبس وبالتالي تحديد النوعية، في ذلك يمكن الإشارة للآتي (من إحصائيات التعداد السكاني).

أ) الذكور 51% والإناث 49% حسب التعداد السكاني.

ب) 71% من السكان في فئة التشغيل وفترة العطاء النشط - ولهذه

المجموعة دور أساسي في تحديد نوعية اللبس وحجمه.

ج) نسبة السكان (فئة الشباب 5 – 24) تعتبر عالية جداً 37.38% ولهذا

تأثير كبير في نوعية الأقمشة والملابس الجاهزة مع تأثير علي تحديد

الحجم.

د) نسبة سكان الحضر 29.5% وهم الأكثر تأثراً (مع طغيان الشباب)

بالموضة.

هـ) نسبة السكان دون (15) 42.61 وهذه الفئة مع فئة الأطفال لها دور

أساسي في تحديد النوعية وحجم الإستهلاك.

نقرأ كل ذلك مع مستوي المعيشة في البلاد ونلاحظ الإرتفاع النسبي في المستوي

المعيشي للمواطن السوداني نتعرض للآتي :

- إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي (حوالي 1300 دولار).
- إرتفاع نسبة الإعالة – وإعتبار النظام التكافلي الأسري وتأثير ذلك علي مستوي المعيشة.
- تأثير الإنتقال للألياف الصناعية والمخلوطة في مستوي الإستهلاك ونصيب بند الملابس في سلسلة حاجيات الفرد.(شجرة الحاجيات الأساسية)
- ملاحظة التركيز علي بند الصرف الخاص بالغذاء والشراب كحاجة أساسية علي حساب البنود الأخرى (حسب الدراسات التي أجراها المجلس الأعلى

للإيجور في جوانب صرف الأسرة والدخل) ويؤثر ذلك علي ماكان يمكن
رصده للملابس.

- تأثير المنهج التكافلي في توفير الكساء مع ملاحظة سهولة نقله وتنوع
منتجاته بواسطة المغتربين أصبح عاملاً مؤثراً من ناحية كمية الإستهلاك
والتأثير في النوعية لأنه صار أحد منافذ التأثير بالموضة.
- التأثير بالأزمات العامة الدورية المتجدده أو العابرة – وفي العادة خلال فترة
الأزمة يتراجع الإهتمام بالكساء ويتم التركيز بصورة أساسية علي الغذاء.

جدول رقم(6) توزيع السكان حسب الولايات، العمر والنوع

م	لكل الأعمار	من سنة 16			من 17 سنة فما فوق		
		الإناث	الذكور	الجملة	الإناث	الذكور	الجملة
1	إجمالي السودان	19.080.513	20.073.977	39.154.490	8.807.980	9.654.379	18.462.359
2	الشمالية	345.320	353.745	699.065	134.544	141.402	275.946
3	نهر النيل	584.639	571.108	1.120.441	220.769	233.781	454.550
4	البحر الأحمر	595.422	800.688	1.396.110	251.031	348.472	599.503
5	كسلا	798.992	990.814	1.789.806	385.501	457.623	816.124
6	القضارف	678.561	669.817	1.348.378	337.862	348.909	686.771
7	الخرطوم	2.474.297	2.800.024	5.274.321	980.594	1.034.620	2.015.214
8	النيل الأبيض	881.445	849.143	1.730.588	402.500	415.495	817.995
9	الجزيره	1.850.950	1.724.330	3.575.280	797.509	813.640	1.611.149
10	سنار	659.325	625.733	1.285.058	306.508	312.801	619.309
11	النيل الأزرق	410.354	421.758	832.112	209.914	218.424	428.338

794.175	616.709	1.455.884	720.255	744.853	1.465.108	1.514.430	1.406.562	2.920.992	شمال كردفان	12
348.691	318.125	666.816	362.830	376.758	739.588	711.521	694.883	1.406.404	جنوب كردفان	13
331.281	286.278	617.559	337.037	353.629	690.666	668.318	639.907	1.308.225	غرب دارفور	14
949.516	1.006.234	1.955.750	986.543	1.151.301	2.137.844	1.936.059	2.157.535	4.093.594	جنوب دارفور	15
227.434	261.500	488.934	211.489	263.930	475.419	438.923	525.430	964.353	أعالي النيل	16
332.555	360.526	693.081	291.720	373.801	665.521	624.275	734.327	1.358.602	جونقلي	17
136.593	137.731	274.324	148.961	162.516	311.477	285.545	300.247	585.801	الوحده	18
256.735	220.152	476.887	245.459	250.582	496.041	502.194	470.734	972.928	واراب	19
189.344	159.968	349.312	183.264	188.322	371.586	372.608	348.290	720.898	شمال بحر الغزال	20
82.574	95.383	177.957	73.962	81.512	155.474	156.536	167.895	333.431	غرب بحر الغزال	21
174.719	177.566	352.285	125.841	140.903	266.744	300.560	318.469	619.029	غرب الإستوائية	22
274.411	311.796	586.207	247.637	269.748	517.385	522.048	581.544	1.103.592	الإستوائية الوسطى	23
227.850	224.826	452.676	212.911	240.539	453.450	440.761	465.365	906.126	شرق الإستوائية	24

المصدر: تعداد سكان السودان الخامس 2008

جدول رقم (7) : مؤشرات ديموغرافية وإجتماعية مختارة

المؤشر %	البند المؤشر الديموغرافي	م
2.827	معدل النمو السنوي للسكان 1993 — 2008	1
29.5	نسبة سكان الحضر من نسبة السكان العام 2008	2
47.38	نسبة السكان عمر (24-5) من جملة السكان 2008	3
42.61	نسبة السكان دون (15) من العمر من جملة السكان	4

5	نسبة السكان دون سن الخامسة من جملة السكان العام 2008	14.39
6	نسبة السكان عمر 60 فأكثر من جملة السكان 2008	5.15
7	نسبة الإعالة العام 2008 لـ (1000) نسمة	91.42

المصدر الإحصاء - التعداد السكاني

مع كل ماورد أعلاه من عوامل مؤثرة علي النطاق الوطني، نجدها تؤثر أيضاً علي النطاق العالمي نجد أن الإستهلاك في مجال النسيج بمختلف أنواعه لحقيقة تزايد عدد سكان العالم يتزايد، ومستوي إستهلاك الفرد عالمياً يتزايد مع الإختلاف من إقليم الي إقليم - إزداد إستهلاك الفرد عالمياً من (5) كيلو في عام 1960 الي (7) كيلو جرام في 1990 والي (10) كيلو جرام في عام 2007 قبل أن يشهد بعض الهبوط لحوالي (9.4) كيلو في 2010 (راجع جدول رقم (3)).

الدول النامية مستوي إستهلاكها حسب الإحصائيات في 2009 بمعدل 6.65 كيلو جرام للفرد وفي ذات الفترة معدل الإستهلاك في افريقيا متدني جداً خلال نفس العام 2009 (0.9) كيلو جرام (والسبب يتعلق بالأوضاع الإقتصادية والمجاعات التي تجتاح القارة وتؤثر علي معدل الإستهلاك) معدل الإستهلاك في أفريقيا كمتوسط للسنوات من 2000 الي 2010 أكثر من (2 كيلو جرام) وكل ذلك في العام. وعند محاولة تحويل تلك الكيلو جرامات لأمتار وياردات يمكن إعتقاد متوسط الكيلو جرام حوالي 6.5 ياردات كمتوسط لكل الفئات العمرية ولو حاولنا تطبيق ذلك علي السودان يكون المعدل (13)

ياردة للفرد وبعد تصحيح هذا المتوسط بالعوامل المؤثرة عليه سلباً والتي تم التعرض لها يمكن اعتماد الرقم (11) ياردات لإستهلاك الفرد.

وقد تم تقدير إستهلاك الفرد عند إعداد خطة تصنيع الأقطان 1972 بـ (8) ياردات . لو عملنا علي التحديد مع إعتبار تأثير السوق الرسمي حتي في الإستهلاك الأهلي وعلي أساس التعداد الجديد للسكان يقدر الإستهلاك الأهلي بحوالي 400.000.000 ياردة سنوياً.

هذا الوضع يعيد من جديد أهمية صناعة النسيج كصناعة بديلة للمستورد خاصة لو علمنا أن الإنتاج المحلي خلال الخمسة سنوات السابقة في أحسن حالاته لم يزيد علي (30) مليون ياردة (وهذا كان إنتاج مصنع واحد في أوائل السبعينيات).

وواضح جداً أن الفجوة الحالية يتم تغطيتها بالإستيراد من خارج البلاد، إذ توفر المصانع المحلية طيلة السنوات الأخيرة ما لا يزيد عن (25) مليون ياردة (لو وضعنا في الإعتبار ما يورد بالعديد من الطرق للإستهلاك الرسمي – وهذا الرقم يعادل فقط حوالي 6.25% من إحتياجات البلاد، رغم توفر الطاقات والتي نجدها معطلة الآن.

ما يمكن الوقوف عنده من معلومات من إحصائيات – الجدول رقم (3) ويفيد في إقرار إستراتيجية متكاملة لصناعة النسيج :-

تصاعد إستهلاك العالم – الكلي وعللي مستوي الفرد رغم إنحساره في بعض السنوات وتوجهه للزيادة بعد الأزمة الأخيرة.

رغم توجهات إنخفاض إستهلاك الفرد في أفريقيا في السنوات الأخيرة نجده متزايد في الدول النامية بصورة عامة وفي آسيا علي وجه الخصوص.

إزداد الإستهلاك في أوروبا والشرق الأوسط (حوالي 10.2 كيلو جرام) في 2008 وشهد تذبذب في 2009 ووصل حوالي (9) كيلو جرام. غير أن معدل الإستهلاك محافظ في أمريكا اللاتينية والكاريبية.

تلك الملاحظات تعطي بعض المؤشرات لإمكانيات التوسع في السوق العالمية للنسيج. نربط ذلك بالجدول رقم (8-9) والذي يعرض مقارنة تحليلية لإستهلاك العالم من الياف الأقطان وبالتالي (المنسوجات القطنية) والألياف غير القطنية ويلاحظ الأتي:-

Table (8)
WORLD COTTON AND NON-COTTON TEXTILE FIBER CONSUMPTION (end-use)

Year	Kilograms per capita		Thousand tons		Market Share of Cotton Percent
	Cotton	Non-cotton	Cotton	Non-cotton	
1960	3.43	1.59	10,356	4,797	68.3
1961	3.28	1.63	10,085	5,017	66.8
1962	3.15	1.73	9,902	5,437	64.6
1963	3.17	1.83	10,147	5,856	63.4
1964	3.31	1.97	10,830	6,426	62.8
1965	3.40	2.06	11,318	6,864	62.2
1966	3.39	2.13	11,539	7,257	61.4
1967	3.37	2.16	11,695	7,517	60.9
1968	3.32	2.45	11,763	8,671	57.5
1969	3.29	2.58	11,911	9,337	56.1
1970	3.28	2.61	12,105	9,636	55.7
1971	3.32	2.80	12,493	10,544	54.2
1972	3.36	3.00	12,903	11,514	52.8
1973	3.39	3.25	13,288	12,743	51.0
1974	3.25	3.08	12,985	12,281	51.4
1975	3.21	2.87	13,047	11,670	52.8
1976	3.19	3.22	13,211	13,326	49.8
1977	3.12	3.30	13,117	13,908	48.5
1978	3.13	3.46	13,415	14,831	47.5
1979	3.19	3.57	13,897	15,543	47.2
1980	3.23	3.45	14,295	15,295	48.3
1981	3.13	3.46	14,124	15,607	47.5
1982	3.11	3.20	14,248	14,647	49.3
1983	3.12	3.35	14,547	15,618	48.2
1984	3.13	3.46	14,829	16,421	47.5
1985	3.27	3.53	15,767	17,045	48.1
1986	3.56	3.56	17,461	17,494	50.0
1987	3.65	3.67	18,225	18,320	49.9
1988	3.58	3.78	18,210	19,217	48.7
1989	3.61	3.78	18,677	19,550	48.9
1990	3.54	3.67	18,602	19,290	49.1
1991	3.48	3.65	18,564	19,507	48.8
1992	3.44	3.73	18,627	20,244	47.9
1993	3.37	3.74	18,544	20,565	47.4
1994	3.29	3.94	18,368	21,965	45.5
1995	3.25	3.95	18,381	22,367	45.1
1996	3.27	4.09	18,783	23,475	44.4
1997	3.26	4.47	18,990	26,027	42.2
1998	3.17	4.54	18,733	26,774	41.2
1999	3.21	4.68	19,218	27,953	40.7
2000	3.30	4.92	19,976	29,814	40.1
2001	3.33	4.84	20,417	29,887	40.7
2002	3.38	5.06	21,008	31,411	40.1
2003	3.41	5.24	21,427	32,954	39.4
2004	3.57	5.52	22,714	35,146	39.3
2005	3.78	5.78	24,378	37,212	39.6
2006	3.95	5.98	25,778	38,972	39.8
2007	4.00	6.39	26,356	42,155	38.5
2008	3.67	6.06	24,488	40,440	37.7
2009	3.31	5.84	22,329	39,438	36.2
2010	3.29	6.15	22,447	41,399	34.3

Sources: ICAC, FAO, IWS and Fiber Economics Bureau

٤٤

Table (9)
TEXTILE FIBER CONSUMPTION PER CAPITA (end-use)

	C. and E. Europe and former USSR			Developing Countries				
	World	Industrial Countries	All	Africa	Asia	Middle East & Europe	Latin America & Caribbean	
	kilograms per capita							
1960	5.02	8.54	12.14	2.31	1.19	2.16	4.03	4.20
1961	4.91	8.55	12.25	2.12	1.27	1.86	4.30	4.23
1962	4.89	8.81	12.39	2.05	1.22	1.78	4.40	4.04
1963	5.00	9.02	12.87	2.07	1.25	1.82	4.40	3.93
1964	5.28	10.03	13.44	2.20	1.79	1.86	4.67	4.16
1965	5.45	10.87	13.83	2.25	1.92	1.92	4.86	4.02
1966	5.52	11.13	14.35	2.22	1.91	1.90	4.98	3.90
1967	5.53	11.73	14.00	2.29	2.28	1.93	5.12	4.06
1968	5.77	11.60	15.11	2.39	2.40	1.96	5.73	4.09
1969	5.87	12.04	15.69	2.38	2.50	1.93	5.63	4.07
1970	5.89	12.10	15.14	2.60	2.46	2.25	5.40	4.10
1971	6.12	12.02	16.19	2.71	2.45	2.36	5.32	4.38
1972	6.36	12.15	17.18	2.82	2.39	2.47	5.69	4.61
1973	6.65	12.34	18.54	2.90	2.44	2.56	5.78	4.70
1974	6.33	12.53	16.62	2.98	2.61	2.55	6.67	4.88
1975	6.08	12.91	15.38	2.94	2.61	2.47	7.41	4.83
1976	6.41	13.33	16.60	3.09	2.65	2.62	7.61	5.08
1977	6.42	13.08	16.97	3.09	2.55	2.64	7.42	5.08
1978	6.60	13.20	17.80	3.16	2.53	2.73	7.43	5.21
1979	6.76	13.31	18.61	3.23	2.50	2.91	7.42	5.33
1980	6.68	13.85	17.20	3.43	2.53	3.00	8.16	5.43
1981	6.60	13.69	16.56	3.53	2.77	3.21	7.84	4.97
1982	6.31	13.57	15.86	3.35	2.52	3.05	7.70	4.71
1983	6.47	13.31	17.22	3.34	2.27	3.02	9.18	4.52
1984	6.59	13.35	18.04	3.37	2.25	3.09	8.03	4.76
1985	6.80	13.89	17.95	3.65	2.07	3.50	7.71	5.09
1986	7.12	14.19	19.54	3.75	2.07	3.63	7.95	5.08
1987	7.32	13.72	21.14	3.77	1.93	3.66	7.65	5.39
1988	7.36	13.77	21.05	3.90	1.95	3.85	7.26	5.53
1989	7.39	13.72	21.59	3.89	1.93	3.88	7.25	5.39
1990	7.21	12.96	21.12	3.86	1.85	3.81	7.67	5.33
1991	7.13	11.05	21.41	3.93	1.95	3.84	7.66	5.77
1992	7.17	8.73	22.33	4.08	2.03	3.94	8.04	6.14
1993	7.11	7.27	22.15	4.21	2.03	4.12	8.07	6.14
1994	7.23	6.34	22.98	4.32	2.04	4.29	8.11	6.26
1995	7.20	5.88	23.32	4.29	2.02	4.25	8.05	6.26
1996	7.36	5.90	23.01	4.59	2.00	4.62	8.60	6.40
1997	7.73	6.29	24.09	4.86	2.08	4.93	8.95	6.71
1998	7.71	6.37	24.37	4.81	2.05	4.88	8.85	6.68
1999	7.89	6.61	24.70	4.98	2.08	5.10	8.97	6.82
2000	8.22	6.29	25.20	5.37	2.08	5.67	8.98	6.84
2001	8.17	6.16	25.06	5.36	2.01	5.72	9.03	6.65
2002	8.44	5.92	26.35	5.53	2.06	5.96	9.44	6.58
2003	8.65	5.37	27.62	5.65	2.03	6.12	9.60	6.50
2004	9.09	5.59	28.19	6.12	2.03	6.77	9.81	6.64
2005	9.56	n/a	30.06	6.48	1.94	7.32	10.24	6.83
2006	9.93	n/a	31.45	6.76	1.95	7.74	10.44	6.81
2007	10.39	n/a	33.09	7.11	1.45	9.34	10.94	6.97
2008	9.73	n/a	31.44	6.66	0.91	7.94	10.23	6.63
2009	9.15	n/a	27.32	6.55	0.89	8.07	8.90	6.49
2010	9.44	n/a	28.36	6.37	0.87	8.33	8.34	6.70

n/a: Not available. A new estimation methodology is under study.

45

ثبات إستهلاك الفرد من الأقطان منذ عام 1960 الي الآن (أكثر من 3 كيلو جرام)

مع ملاحظة تزايد إستهلاك الفرد عالمياً من الألياف غير القطنية من 1.6 كيلو جرام في 1960 الي 6.15 كيلو جرام في عام 2010.

هذا الأمر تم تفسيره في بعض النقاط السابقة (الأسعار وغلاء ألياف القطن ومنسوجاتها، العمر الافتراضي... الخ) غير أن الملاحظة الأولى تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هنالك قدر معين من إستهلاك الفرد علي المستوي العالمي مهما توفرت بدائله من الألياف الأخرى يلجأ الإنسان لتوفيره من ألياف القطن.

وهنا تظهر أهمية وعظمة القطن كمصدر أساسي لتوفير إحتياجات هامة وملحة للإستهلاك الإنساني.

يلاحظ علي مستوي العالم إزدياد الإستهلاك من الأقطان وهذا يظهر جلياً في الإحصائيات إذ تضاعف من 10356 الف طن في عام 1960 الي 22329 طن عام 2009م. ونصيب الأقطان من السوق العالمية النسبة تتراجع من 41.1 % الي 36.2% عام 2009م لأسباب لاتأخذ الديمومة وكان نصيب المنتجات القطنية في عام 1990 50% غير أنه يمكن لهذه النسبة أن تزيد في الأسواق العالمية في حالة زيادة الإنتاجية وإنخفاض تكلفة الإنتاج، لمقابلة الطلب المستقل من جهة وزيادته من الجهة الأخرى.

في هذا يتضح مع توجهات إنتقال هذه الصناعة من الدول الصناعية للدول النامية وتساعد إحتياجات الدول المتقدمة لتلك المنتجات النسيجية، إمكانية تطور تلك الصناعات والمنتجات خاصة في البلدان التي تنتج القطن كمادة خام .

ومن الجدول رقم (10) يلاحظ زيادة إستهلاك الأقطان في الدول النامية مما يعني بوضوح إمكانية التصدير لتلك الدول إذ يعادل إستهلاكها إستهلاك الدول الصناعية وفي ذات الوقت يلاحظ زيادة إستهلاكها (الدول النامية) من المنتجات غير القطنية أيضاً وكذلك زيادة إستهلاك الدول الصناعية من المنتجات غير القطنية (مع إعتبار أن تعبير غير القطنية هنا نسبي إذ يمكن أن تكون هنالك نسبة قطن في المنتج المعني بالإضافة الي إعتقاد الصوف في هذه المجموعة).

Table (10)
COTTON TEXTILE CONSUMPTION BY REGION (end-use)

	C. and E. Europe and former USSR	Industrial Countries				Developing Countries
		All	North America	Western Europe	Asia/Oceania	
		1 000 Metric Tons				
1981	2 639	4 712	1 945	1 709	1 058	5 774
1982	2 528	4 825	1 800	1 822	1 204	6 894
1983	2 525	4 657	1 939	1 753	965	7 363
1984	2 525	4 530	1 841	1 703	986	7 774
1985	2 602	4 910	1 997	1 859	1 054	8 254
1986	2 906	5 691	2 405	2 165	1 122	8 863
1987	3 111	6 300	2 712	2 363	1 225	8 814
1988	3 115	6 049	2 406	2 346	1 297	9 047
1989	2 998	6 358	2 702	2 304	1 352	9 321
1990	2 502	7 145	2 980	2 846	1 319	8 956
1991	2 178	7 422	3 212	2 973	1 236	8 965
1992	1 582	7 796	3 581	2 905	1 330	9 250
1993	1 243	8 013	3 900	2 766	1 348	9 287
1994	1 148	7 993	3 858	2 822	1 291	9 227
1995	944	8 041	3 848	2 902	1 338	9 396
1996	493	8 538	4 051	3 149	1 343	9 751
1997	520	8 745	4 217	3 184	1 343	9 715
1998	534	8 746	4 286	3 144	1 317	9 453
1999	569	9 091	4 525	3 226	1 341	9 558
2000	614	9 572	4 764	3 396	1 412	9 790
2001	715	9 321	4 649	3 200	1 473	10 382
2002	751	9 858	5 032	3 281	1 544	10 400
2003	748	10 374	5 305	3 493	1 577	10 305
2004	811	10 656	5 414	3 588	1 654	11 248
2005	n/a	11 559	5 895	3 877	1 787	11 955
2006	n/a	12 223	6 233	4 100	1 890	12 641
2007	n/a	12 497	6 373	4 192	1 932	12 925
2008	n/a	11 612	5 922	3 895	1 795	12 009
2009	n/a	10 529	5 524	3 463	1 542	10 894
2010	n/a	11 275	5 946	3 701	1 628	10 202

n/a: Not available. A new estimation methodology is under study.

يؤكد كل ذلك إستراتيجية هذه الصناعة علي المستوى العالمي والأقليمي ويؤكد إمكانية تطورها وتمددتها ومساهمتها في السوق العالمية ويؤكد إمكانية لعب دور متقدم للبلاد لو أحكمتنا السياسة الزراعية وعلاقتها بحركة الصناعات التحويلية.

لتوضيح موقف السوق العالمي النسيجي علي النطاق الدولي وبعد تحليل المعلومات المتوفرة والحديثة في ذات الشأن، ولتوضيح آفاق تطور هذه الصناعة عالمياً وإقليمياً ووطنياً نشير للنقاط الآتية:

نتيجة للأزمة الإقتصادية العالمية تناقص إستهلاك الألياف النسيجية بنسبة 2.5% علي نطاق العالم ووصل 64.9 مليون طن في إنخفاض لم يشهده العالم طلية (17) عاماً من الإزدياد المتواصل في الإستهلاك، ويعتبر إنخفاضاً حاداً يعادل ضعف الذي حدث عام 1982 (الذي سبقته أزمة مماثلة) هنا نلاحظ الآتي :

مثل القطن حوالي 52% من ذلك الإنخفاض.

مثلت الألياف الأخرى حوالي 48% (متضمنه الصوف)

تواصل الإنخفاض في عام 2009 بنسبة 4.9% نتيجة لتواصل الأزمة وبطء التعافي منها، غير أن هنالك مؤشرات زيادة في الإستهلاك وبنسبة 4.3% تدريجياً خلال عام 2010، مع التأكد أن كل تلك الإحصائيات تعتمد علي مستوي الدخل ومستوي الأسعار علي مستوي العالم.

شهد إستهلاك القطن النهائي تقلصاً وصل عام 2008 حوالي 7.1 % في العام (أكبر نسبة تقلص منذ عام 1961) وتواصل الأمر خلال عام 2009م غير أن هنالك توقعات ومؤشرات زيادة تدريجية خلال عام 2010 بدأت بمعدل 0.5% .

الطلب علي الألياف غير القطنية شهد تراجع بنسبة 4.1% خلال عام 2008 (وأكبر إنخفاض كان عام 1982 – 6.1%) ، ويلاحظ هنا أن الإنخفاض في الألياف غير القطنية أقل من نسبة إنخفاض الألياف القطنية ويبرر ذلك بالآتي :

الدول النامية والتي تستهلك حوالي 60% من الألياف غير القطنية تأثرها كان أقل نسبياً بالأزمة الإقتصادية مقارنة مع الدول الرأسمالية والصناعية المتقدمة التي تستهلك حوالي 50% من الألياف القطنية في العالم.

في ذات الوقت أسعار الألياف غير القطنية شهدت زيادات في الأسعار أقل من تلك التي طرأت علي منتجات ألياف الأقطان في المراحل المتعدده لتجاوز الأزمة الي الآن (تأثيرات مابعد الأزمة) .

نصيب الأقطان في السوق العالمي تراجع من 38.5% في 2007 الي 37.7% عام 2008 و 35.2% عام 2009 ويتوقع أن يحافظ علي هذه النسبة خلال عام 2010 وتبدأ الزيادة مع إنحسار آثار الأزمة.

نتيجة للأزمة العالمية وزيادة أسعار الأقطان إنخفض إستهلاكها من قبل المصانع (مصانع الغزل) بحوالي 7% خلال عام 2008 (إستهلكت فقط 24.5 من طن)، وقد شهدت كل أقاليم العالم تراجعاً في إستهلاك مصانع الغزل للأقطان الخام في ذلك:-

شهدت الدول النامية (الآسيوية) إنخفاض في إستهلاك القطن بحوالي 6% خلال عام 2008، وقد كانت أكبر مستهلك له منذ عام 1998 (تأثير تعداد السكان).

الإنخفاض الأكبر شهدته الصين إذ سجل حوالي 1.1 مليون طن خلال عام 2009 (5%)، غير أنه يتوقع أن يزداد 2% ليكون إستهلاكها (الصين) حوالي 23.8 مليون طن.

Table (11)
MARKET SHARE OF COTTON BY REGION (end-use)

	C and E. Europe and former USSR	Industrial Countries				Developing Countries
		All	North America	Western Europe	Asia Oceania	
		1 000 Metric Tons				
1981	50.0	37.4	34.6	36.9	48.7	57.1
1982	48.0	39.8	35.2	41.1	48.8	59.3
1983	48.5	35.2	30.6	39.0	40.2	62.3
1984	48.0	32.5	29.1	34.3	37.2	64.6
1985	47.2	35.2	32.4	36.0	39.9	61.9
1986	51.1	37.2	34.3	38.5	42.2	63.4
1987	56.2	37.8	35.9	38.9	40.5	61.4
1988	55.6	36.3	33.3	37.9	39.9	59.3
1989	53.4	36.9	35.9	36.7	39.4	60.8
1990	46.9	42.1	42.3	40.5	40.3	57.4
1991	47.7	42.9	43.6	42.4	42.0	58.3
1992	44.0	42.9	44.1	41.9	42.0	54.1
1993	41.5	44.2	46.2	43.4	40.5	51.1
1994	43.9	42.2	44.0	41.5	38.9	49.2
1995	38.9	41.5	43.1	40.8	39.6	49.6
1996	20.3	44.4	45.9	43.8	41.7	47.3
1997	20.0	43.2	44.6	42.6	41.7	43.8
1998	20.4	42.5	43.8	41.8	40.3	42.4
1999	21.0	43.4	44.7	42.6	41.3	40.7
2000	23.8	44.5	45.9	43.7	42.4	38.1
2001	28.3	43.4	46.0	39.9	43.9	39.9
2002	31.0	43.5	45.8	39.8	44.9	38.0
2003	34.1	43.5	45.8	40.3	43.9	36.4
2004	35.7	43.6	45.5	40.5	45.0	36.1
2005	n/a	44.2	46.4	40.8	45.3	35.7
2006	n/a	44.5	46.7	41.1	45.8	35.7
2007	n/a	43.1	45.2	39.3	44.2	34.2
2008	n/a	42.0	44.3	38.4	43.4	33.4
2009	n/a	43.7	45.7	40.4	45.0	30.0
2010	n/a	45.0	47.3	41.5	45.7	26.3

n/a. Not available. A new estimation methodology is under study.

كل تلك الإحصائيات والإستنتاجات تؤكد إستراتيجية وأهمية المنتجات القطنية علي نطاق العالم ومختلف أقاليمه، وتعطي مؤشرات إمكانية تطور هذا المجال بالسودان لمقابلة الإستهلاك الوطني وفتح آفاق للصادر بعد تجويد الأداء.

تناسب إنتاج الغزول القطنية بين الغزل ذو الطرف المفتوح والغزل الحلقي يختلف حسب وضع الأقاليم المعنية في العالم، مع إعتبار حقيقية أن نسبة إستخدام العمالة 3:1 أي عمالة الغزل الحلقي عملياً ثلاث أضعاف العمالة في الغزل ذو الطرف المفتوح بسبب نوعية التكنولوجيا ونلاحظ حسب الإحصاءات الآتي في التناسب:

بالعالم الآن حوالي 7.975.000 روتر مركبة

بالعالم الآن حوالي 202.979.000 مغزل

وأكثر من 50% من المغازل موجوده بأسياء والكاربيبي ولحقيقية ضرورة إستخدام عمالة أكثر في مرحلة الغزل يتوقع تحويل تلك المرحلة بنسبة كبيرة الي الدول النامية كما حدث أواسط السبعينيات وتستمر الحاجة لمنتجاتها في تصاعد مع التعافي من آثار الأزمة ورغم حساسية سوق الغزول العالمي هنالك إمكانية لبداية عملية الصادر في هذا المجال خاصة في مجال الغزل ذو الطرف المفتوح الذي تتواجد طاقات كبيره منه في دول المعسكر الإشتراكي سابقاً وستتأثر عملياً بعملية إنضمامها للإتحاد الأوروبي وتتصاعد عملية حرية إنتقال العمالة منها.

مع كل ذلك يلاحظ زيادة معدلات الإستهلاك النسيجي مرتبباً بزيادة الدخل القومي ونصيب الفرد علي مستوي العام ويمكن التوقف عند الآتي :

في الربع الأخير لعام 2008 إنخفض الدخل القومي للدول المتقدمة بنحو 7.5%

بالتأثيرات المتداخلة للعلاقات التجارية إنخفض الدخل القومي للدول النامية بصورة عامة بنحو 4% خلال نفس الفترة

إنخفضت معدلات النمو خلال نفس الفترة في كل أنحاء العالم

سجل عام 2009 إنخفاض عالمي 1.4% نتيجة للإنخفاض 3.8% في الدخل القومي

للدول النتقدمة ويتوقع نمو بمعدل 2.5% خلال عام 2010

مع كل تلك الملاحظات نجد أن الوثائق الرسمية تشير الي أن قيمة الوارد من السلع النسيجية للسودان تتراوح بين 300 مليون دولار الي حوالي 375 مليون دولار ويزداد الإستيراد ومعدلاته مع تردي الصناعة الوطنية النسيجية وتضاءل مساهمتها في توفير قدر مناسب من المنتجات المطلوبة للسوق الوطني.

الإستهلاك الإنتاجي :

يرتبط بتطور وحاجة القطاعات الإنتاجية المتعدده للمنتجات النسيجية المختلفة، مثل القطاع الزراعي وحاجته لجوالات التعبئة، قطاع صناعة السكر وحاجته أيضاً

للجوات، وإحتياجات صناعة الأحذية من المنسوجات وفي ذات الوقت تدخل شعبة الملابس الجاهزة كجهة مستخدمة للأقمشة كمدخل إنتاج.

تلك المجالات يمكن تنظيم تداخلها الخلفي والامامي بموجب خطة واضحة تكون ملزمة لكل الأطراف لمصلحة البلاد العامة.

الإستهلاك الرسمي:

يتمثل هذا الإستهلاك في مهمات القوات المسلحة وقوات الشرطة الموحدة وكل القوات النظامية وشبه النظامية والزي الرسمي للوحدات الحكومية والشبه حكومية والزي الرسمي للتلاميذ والطلاب في المراحل التعليمية المختلفة... الخ.

وتتعدد إحتياجات تلك الجهات كسوق رسمي، وتمثل جزء كبير من السوق المحلية وتتلخص تلك المشتريات في قطاع النسيج في توفير المهمات الآتية:-

- أقمشة اللبسات (كانت بوليستر/ فيسكوس)

- أقمشة التيل القطني

- أقمشة التريكو للرياضة (قطنية ومخلوطة)

- الجوارب (متعدده)

- الديمورية

- الدبلان
- المفارش
- الخيم
- الناموسيات
- البطاطين .
- الشاش الطبي
- القطن الطبي

- القاشات (الأحزمة.....الخ)

قوات الشرطة الموحدة (شرطة المرور، الشرطة العامة، الدفاع المدني، الجمارك، شرطة العمليات، النظام العام، حرس الصيد، السجون.....الخ) إحتياجاتها بصورة عامة كأصناف هي نفس إحتياجات القوات المسلحة مع إختلاف الألوان.

تقدير الإحتياجات مبنية علي العطاءات التي يتم إعلانها كبيرة ويمكن أن تشكل إضافة حقيقية ، رغم أن المعلن يمثل الجزء اليسير من الإحتياج الفعلي لتلك الجهات وتعتبر الأرقام التي يعلن عنها فقط عن مؤشرات لمستوي الإحتياج الفعلي.

يجب ملاحظة أن هذا السوق يتميز بالآتي:-

1- سوق ثابت وينمو سنوياً.

2- تعتمد الدولة مبالغ له في الميزانيات التقديرية حتى المؤسسات والوزارات.....الخ.

3- فيما يتصل بالمدارس يعتبر سوق ثابت أيضاً ومتجدد كل عام وشهد زيادات كبيرة غير أنه يرتبط بالموسم الدراسي وبدايته العملية.

تلك الأسواق غير ساهلة ومهمة جداً ويمكن في حالة تنظيم التعامل معها بجدية أن تضيف للإقتصاد القومي.

هنالك تجربة في التعامل مع هذه السوق منذ منتصف السبعينات إلي اليوم، وقد أعدت خطط جادة لمقابلة تلك الإحتياجات وتم توفيرها بدرجة عالية خلال أعوام بدايات خطة إنقاذ صناعة النسيج، ويمكن التعرض للآتي:

1- بمجهودات من الأطراف المعنية ولقاءات مضمينة ومع تحديد الإمكانيات المتاحة للتصنيع.

2- حددت المواصفات مع الجهات المعنية وبإشراف هيئة المواصفات السودانية وأودعت مجلس الوزراء.

3- كونت آلية لتنفيذ قرارات رئاسة الجمهورية (القرار رقم 150).

كونت لجنة فنية لمتابعة التنفيذ حسب المواصفات والبرامج.

كونت محفظة بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية للمساعدة في التمويل لرأس المال التشغيلي وبدأت عملها رغم قلة الأموال التي أعتمدت لها.

وبعد تحديد القدرات بدأت الخطة عملياً لمقابلة الإلتزامات لتوفير المهمات وتحققت العديد من الإنجازات وبدأت العديد من الجهات في إعادة التأهيل والتحديث وإستبدال بعض الماكينات غير أن الجميع فوجئ بإنتكاسة الأمر وتوقف عمل الآلية مما قاد لتباعد الخطوط وتوقف الطلبات وإضطراب تنفيذ العقود التي تم توقيعها بالفعل، وإضطربت الدفعيات للمصانع رغم تسليمها للبضائع وفق المواصفات المتفق عليها مما قاد للعديد من المشاكل وتوقفت جل المصانع عن الإنتاج.

إستمرت تجربة التعامل مع الشرطة الموحد بصورة أكثر إستقراراً طيلة الفترة السابقة ، غير أن توقف عمل الآلية وعدم المتابعة من قبل وزارة الصناعة قاد عملياً لهزيمة أمر توفير تلك المهمات من المصانع الوطنية، وبدأت عمليات توريد العديد من المهمات تلك من خارج البلاد. في ذلك يمثل تعطيل التوريد للمصانع بعد توريد (تعطيل دفع قيمة الأقمشة) البضائع للجهات المعنية (لعدة سنوات في بعض الحالات) يمثل هذا الإسلوب أحد أخطر الوسائل لإحداث ردة متكاملة في تنفيذ خطة إنقاذ النسيج.

مع كل ذلك تتواصل السياسات الخاصة بالدخول في عملية الإنتاج من جديد وبالذات في قطاع النسيج والملابس الجاهزة ، وفي بعض الحالات بشراكات أجنبية رغم أن سياسات الدولة المعلنة تفيد بتراجع الدولة ومؤسساتها عن حلقة الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب لإنطلاقة الإنتاج بواسطة القطاع الخاص في كل النشاطات الاقتصادية.

جدول رقم (12) يوضح التقديرات المبدئية لإحتياجات القوات المسلحة والشرطة الموحدة

النوع	القوات المسلحة	الشرطة الموحدة
القماش / بوليستر، فيكسوين، مموه ،زيتي طيران شرطة... الخ	9,000,000 ياردة	4,000,000 ياردة
جوارب	700,000	300,000
ناموسيات قطنية	500,000	100,000
دمورية	2,000,000	600,000
مشمع فرش	300,000	100,000
دبلان	1,000,000	500,000
بطاطين	600,000	200,000
شاش طبي	700,000	300,000

- المشتريات الحكومية الأخرى – حسب التجارب السابقة.

- هيئة السكة حديد.

- الهيئة القومية للكهرباء.

- هيئة توفير المياه.
 - الوزارات المختلفة.
 - مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء والقصر الجمهوري.
 - هيئة قاعة الصداقة.
 - الطرق والكباري.
 - شركات البتؤول.
 - شركات السكر (المصانع).
 - الهيئة العامة للإمدادات الطبية (الشاش والقطن الطبي).
- مع بعض المؤسسات وشركات القطاع الخاص التي تنتهج توفير زي رسمي.

ملخص:

1- عملية إعادة الحياة لصناعة النسيج شعار يعكس الواقع العملي والمعاناة الحقيقية للقطاع حالياً – وعملية إعادة الحياة تفرضها :-

أهمية هذا القطاع.

قدرة هذا القطاع في توفير وظائف لآلاف من العمال.

تكامل القطاع بطبيعة نشاطه مع القطاع الزراعي.

الطبيعة الإستراتيجية للقطاع علي المستوى الإقليمي والعالمي وإمكانية تغيير دور السودان في التجارة النسيجية العالمية في حالة توفر الظروف المناسبة تعتبر التزام من قبل رئاسة الجمهورية، تكرر علي مستوى الرئاسة.

قطاع يساعد في إستبدال الكثير من المستورد من خارج البلاد ويحسن من وضع البلاد الإقتصادي.

تطوره ذو تأثير مباشر في التطور الإستراتيجي بالإقتصاد الوطني.

بطبيعة مرحليتها وحاجتها للعمالة تعتبر إحدى الوسائل الأساسية في إعادة تقسيم الثروة وتطوير الموارد لو تم التعامل معها وفق إقتصاد إقليمي علي مستوى السودان يهدف

لتطوير الموارد مع إعتبار عمليتي التخصص والتكامل معاً.

ما زالت هنالك رؤوس أموال كبيرة مستثمرة في هذا القطاع ينبغي النظر لها باعتبارها ثروة قومية رغم ضياع بعضها بالعديد من الإجراءات لكن الواجب الوطني يتطلب المحافظة علي ما تبقي والعمل علي تحريكة والإستفادة منه لصالح المصلحة العامة للبلاد.

وظفت أموال حديثة وصرفت أموال لا باس بها في عمليات التحديث في القطاع الخاص والعام وكلها معرضة للزوال وتسجيل خسارات تراكمية تقود للهلاك التام للقطاع الذي يحتاج لخطه حقيقية لإنقاذه وتوقف التدهور فيه.

أخطر المشاكل إداريا وعملياً هو عدم الإعتراف بالمشكلة وحجمها ، ومن لم يعترف بالمشكلة يكون عملياً غير مؤهل لحلها؟ ويمثل الإعتراف بالمشكلة 50% من الحل.

بم نبدأ:

بإقتراض وطني صادق أن إنقاذ هذا القطاع رسالة وطنية ينبغي:-

إجراء تقييم موضوعي علمي عملي لواقع الحال إستناداً علي المعلومات المتوفرة عن المصانع المختلفة في القطاع ومستوي الأداء به ومدى تنفيذ الخطة.

إجراء تقييم عملي لمستوي إلتزام القوات المسلحة بقرارات السيد / رئيس الجمهورية وتحليل الأسباب التي قادت إلي تعطيل تنفيذ الخطة وتعطيل مسيرة الإنتاج في المصانع المعنية.

مراجعة عمليات تصفية وتخريد المصانع بإعتبارها ثروة وطنية ينبغي المحافظة عليها وتغليب المصلحة الوطنية علي المصالح الفئوية حتي تلك صاحبة التمييز الأفضل والدرجة الأعلى في الديون. والعمل علي تحريك تلك الطاقات وفق خطط عملية تدعمها سياسات صادقة في هذا الإتجاه.

الحرص علي مواصلة الإنتاج في الوحدات العاملة حالياً علي قلتها مع العمل علي رفع الإنتاجية رأسياً ووضع خطط في إطار السياسات الداعمة لشراكات زكية وعمليات تطوير وتحديث تساعد في الدخول في مجالات الصادر، والتركيز علي إستعادة الأسواق السابقة للغزول القطنية السودانية والتوسع فيها لتبؤ موقع مناسب والطاقات الوطنية المتاحة في مجال الغزول الوطنية.

إفتراض مواصلة الدولة في إستراتيجيتها المعلنة بتمكين القطاع الخاص في العملية الإقتصادية وتكلفة بالقيام بنسبة تقوف 70% من تلك النشاطات من الضروري جداً: التاكيد علي تلك السياسات.

إيقاف التعديلات عليها والتمادي في تأسيس الشركات.

تحديد مجالات العمل الخاصة بالمؤسسات السيادية تحت كل المسميات لعدم خلق تشوهات جديدة في العملية الإقتصادية.

مع العلم أن أغلب تلك الشركات تسجل بقانون الشركات لعام 1925م ومالكها واحد وأن تعددت الجهات .

6- العمل علي إعداد خطة إسعافية لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج لواقع الحال (خارطة طريق Action Plan) لعام واحد فقط تستند علي الوقائع الفعلية وتستهدف أهداف محددة بدقة وتكون ملزمة لكل الأطراف بعد إعادة النظر في الآلية الحالية التي أوضحت فشلها الزريع في متابعة الأمر في السنوات الأخيرة وغرفة الغزل والنسيج علي إستعداد لإعداد مشروع لتلك الخطة لعرضه علي الجهات المعنية تمثل لمعطيات هذا المؤتمر أحد مرجعياتها الأساسية.

لضمان نجاح أي خطة عمل يجب أن نتوقف عند المشاكل وإستعراض الحلول وتحديد الجهات لكي يساعد هذا في سرعة الإنجاز وسهولة المتابعة.

المشاكل الأساسية لقطاع صناعة النسيج ومقترحات الحلول والجهات

المعنية بالتنفيذ والمساعدة في تحقيق الأهداف العامة

م	الموضوع / البند	ملحوظات	أهم الجهات المعنية والمنفذه
1	<u>السياسات</u> التبني الصادق للسياسات المشجعة للقطاع الخاص والقطاع الصناعي وبالذات الصناعات التحويلية (تمكين القطاع الخاص للقيام بتنفيذ 72% من النشاط الإقتصادي).	1- تجديد الالتزام بالقرارات والسياسات المعلنة، والإستراتيجية المقررة بعدم تحويل الشعب لشعب إستهلاكي. 2- الالتزام الجاد بقرار رئيس الجمهورية بالرقم(150) في إطار السياسة العامة وتجديد الالتزام به بصورة معلنة. 3- مراقبة الأجهزة التنفيذية ومحاسبتها خاصة في مجال عدم تنفيذ القرارات الرئاسية أو قرارات مجلس الوزراء (موضوع الجبايات والمشتريات الحكومية).	- رئاسة الجمهورية. - الوزارات المتعدده. - الأجهزة التنفيذية. - مهام متابعة للإتحادات المعنية (عمال وصناعيون).
2	زيادة الإهتمام بالصناعات التحويلية والتصدي بحزم لتنفيذ سياسات الدولة المعلنة- بعد تجديد الإلتزام بها خاصة فيما يتصل بالشركات الحكومية وتواصل عملها بل وتأسيس شركات جديدة مسجلة بقانون الشركات لعام 1925م، وتساعد في خلق تشوهات مضرّة بالعملية الإقتصادية. مع العمل علي إنتهاج سياسات زراعية تضمن توفير مدخلات الإنتاج للقطاع الصناعي التحويلي بالأسعار المنافسة والجودة المطلوبة والكميات	1- المتابعة الدقيقة لقرارات عدم فرض الجبايات والرسوم لما لها من تأثير علي القدرة التنافسية. 2- تجديد الإعلان عن سياسة ترك المجالات الإنتاجية والإقتصادية للقطاع الخاص وتحديد محاور الإستثمار للجهات السيادية بوضوح ووفق سياسه معلنة ومعلومة لتفادي تبديد المقدرات الوطنية في تنافس غير متكافي. 3- إعادة النظر في كل القوانين التي تساعد في التقلبات وإحكام العملية الإدارية والسياسية وفق برامج وطني تقره الدولة وتلتزم به كل مستويات الحكم. مع التركيز علي تطوير الموارد ونبذ التركيز علي الجبايات. 4- الإعلان السريع عن إستراتيجية للتنمية الصناعية علي المستوي الوطني نحو موقفاً واضحاً من التصنيع الزراعي وتضع برنامجاً عملياً يستند	- الأجهزة التشريعية علي مستويات الحكم المتعدده. - الأجهزة التنفيذية - رئاسة الجمهورية

	علي تحريك المتوفر من طاقات إنتاجية	اللازمة مع إبتكار أساليب جديدة للتمويل وتواصل حلقة الإنتاج ودورة التصنيع الزراعي.	
3	<p>1- معالجة منهج حساب ضريبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي تستخدم مدخلات إنتاج من القطاع الزراعي (الإعفاء كمدخل إنتاج وحساب ضريبة القيمة المضافة علي المنتج النهائي فيه خلل كبير ويحولها بصورة مباشرة لضريبة إنتاج.</p> <p>2- بجانب ذلك يجب إعادة النظر في طريقة Flat Rate المتبعة حالياً والتركيز علي مساعدة القطاعات التي تحتاج لتعزيز القدرة التنافسية وتخفيض الضريبة عليها لأدني حد ممكن</p> <p>3- ضرورة مبادرة الولايات التي تحتضن الطاقات الإنتاجية (النصيب الأكبر- ولايات النخل الصناعي وفي حالة النسيج الجزيرة والخرطوم بصورة أساسية) ومعالجة موضوع ضريبة القيمة المضافة فيما يلي نصيحتها والدفع سياسياً بالأمر لإعادة النظر في القانون ومايتصل به</p>	(أ) مراجعة بعض القوانين السارية الآن بعد تقييم التجربة السابقة للتطبيق خاصة قانون ضريبة القيمة المضافة .	
	<p>- مجلس الوزراء</p> <p>- الأجهزة التشريعية</p> <p>- الولايات</p> <p>- الوزارات المعنية مباشرة (وزارة المالية)</p>		
	<p>- ضرورة إقرار آلية التطبيق حسب القانون والإسراع في بداية العمل الجاد لتنفيذ هذا القانون وبدء حملة إعلامية للتوضيح وإعلان بداية التنفيذ.</p> <p>- التركيز علي المساواة في التطبيق حتي للشركات والمنشآت التي تتبع لجهات</p>	(ب) العمل بجديّة لتفعيل وبداية تنفيذ قانون مكافحة الإغراق الذي تمت إجازته مؤخراً	
	<p>- الوزير المعني ووزارته</p> <p>- وزارة التجارة</p> <p>- وزارة الصناعة</p> <p>- المجلس المعني(لم يكون بعد)</p> <p>- إقرار</p>		
	<p>- الاجهزة التشريعية المتعدده خلال المتبقي من فترة قبل الإنتخابات أو تلك التي ستكون بعد العملية الإنتخابية.</p> <p>- الوزارات المعنية</p>	(ج) الإسراع في إجازة قانون مكافحة الإحتكار وتنظيم المنافسة لإكتمل حلقة القوانين المنظمة للعمل في الإقتصاد الحر	
	<p>قانون مكافحة الإغراق لوحده لايمكن أن يؤدي الغرض ويحتاج الأمر لقانون يكافح الإحتكار وينظم المنافسة وقد بذلت العديد من المجهودات في هذا الإطار وينبغي الإسراع حتي لو تمت الإستعانة بأي خبرات – وهنا نكرر ضرورة المساواة وعدم التمييز خاصة في تنظيم المنافسة</p>		

	ومكافحة الإحتكار فيما يتصل بالشركات الحكومية وهذه القوانين تحجم حركة الفساد والإفساد ويستفيد منها الإقتصاد الوطني والمواطن وينبغي أن تكون تلك القوانين قومية – بعد مراجعة الأمر وتوافقه مع الدستور		
- وزارة الصناعة - الأجهزة التشريعية	1- المراجعة النهائية للمسودة الخاصة بذلك القانون والعمل علي إجازته، بعد مراجعة توافقه مع الدستور وإعادة النظر بصورة جادة في مهام وزارة الصناعة وهيكلها علي المتابعة والمراقبة... الخ 1- إبتكار أسلوب جديد أسوة ببعض الدول والتجارب الرائدة في هذا الجانب (إسلوب لجان تنظيم الاسواق) لحين إجازة القوانين المعنية	(د) العمل علي إقرار قانون للتنمية الصناعية – وإعادة النظر في سلطات وزارة الصناعة القومية (الإتحادية) وهيكلها بصورة تمكنها من القيام بدورها	
- الأجهزة التشريعية - وزارة العمل - إتحاد أصحاب العمل - إتحاد عام نقابات عمال السودان	1- السعي لتحرير سوق العمل مع مرونة القوانين لتسهيل ربط الأجر بالإنتاج كمبدأ أساسي لتحريك الإنتاجية. - العمل علي إعادة النظر في كل مايعقد عملية ربط الأجر بالإنتاج في القوانين الحالية. - إعادة النظر في أمر عقود العمل الفردية - إعادة النظر في ربط قانون العمل بقانون التأمينات الإجتماعية وتوضيح قانوني لموضوع فوائد مابعد الخدمة . - إعادة النظر في المادة الخاصة بعدم سقوط الحق بالتقاعد - مراعاة كل مايتصل بعلاقات العمل في قوانين العمل الولائية بهدف ترقية تلك العلاقات ورفع الإنتاجية وضمان دخل مناسب للعمل عبر ربط الأجر بالإنتاج ووضع خطط عملية لتطوير الموارد وضمان خلق وظائف بتحريك الطاقات	(هـ) مراجعة القوانين التي تنظم علاقات العمل في إتجاه ربط الأجر بالإنتاج وتشجيع إستخدام العمال وإعادة النظر في قانون التأمينات الإجتماعية وعلاقته بقانون العمل.	

	العاطلة - إعداد لوائح واضحة لتلك القوانين كمرجع للتفسير وحفظ الحقوق		
4	الإلتزام الجاد بتحسين المناخ الإستثماري بصورة عامة مع تفديس القانون الخاص بتشجيع الإستثمار والعمل علي تطبيقه دون عوائق	- إزالة أي شوائب تتصل بالرسوم والجبايات وطريقة تحصيلها - إزالة أي نوع من تداخل الصلاحيات وتقاطعها بين الجهات المعنية . - إيقاف أي منهج للتحويل والجباية نيابة عن جهات أخرى (مثل تحصيل ضريبة القيمة المضافة في المواني وقبل بداية العملية الإنتاجية) وتحصيل جبايات أخرى نيابة عن جهات أخرى	- الجهاز السياسي - الجهاز التنفيذي
	(١) ربط أي رسم أو ضريبة أو جباية بتقديم الخدمة	- إزالة أي عملية تراكمية لأي نوع من الجبايات وموضوع الرسوم الخاصة بتنقل مدخلات الإنتاج من ولاية إلي ولاية (المدخلات الزراعية) - تثبيت مبدأ الرسم مقابل خدمة	
5	دراسة موضوع النيابات الخاصة بهدف إعادة النظر فيها وإلغائها وإعتماد مبدأ السلطة القضائية الواحدة والمستغلة والعادلة	هنالك سلبيات كثيرة تتصل بهذه النيابات الخاصة وتقترح في العملية العدلية	- وزارة العدل
6	إعادة النظر بصورة جادة في السياسة التعليمية والتدريب وتطوير الموارد البشرية لتتوافق مخرجات التعليم ومؤسسات التدريب مع الإحتياجات الفعلية لسوق العمل والقطاع	- إلتزام الدولة بسياسة صناعية إستراتيجية بالنسبة لصناعة النسيج والصناعة بصورة عامة وإعلان وبناء العملية التدريبية والتعليمية علي أساسها لتفادي تخريج الكوادر دون توفير عمل لها - التركيز علي التعليم الفني والتقني بعد إقرار السياسات الخاصة بالصناعة وتطورها	- الأجهزة الرئاسية - الأجهزة التشريعية - الوزارات المعنية
7	في سياسات التمويل العمل علي إبتكار وسيلة جديدة	- دراسة إعتبار الزراعة والتصنيع دورة واحدة لضمان تمويل مرحلي يضمن مرور	- وزارة المالية - بنك السودان

<p>- وزارة الصناعة</p>	<p>مدخلات الإنتاج للقطاع الصناعي دون التأثير علي الكتلة النقدية سلباً.</p> <p>- دراسة تجربة التمويل بصيغة المحفظة أو تجمع البنوك أو أي ممولين من الخارج عبر صندوق لدورة زراعية / صناعية واحدة</p> <p>- دراسة أمر الضمانات وتوفرها للوحدات الصناعية في القطاع للإستفادة من التمويل الخارجي</p> <p>- تخفيض جزء من القروض السلعية لتنفيذ الخطة الإسعافية لإنقاذ النسيج</p>	<p>للتمويل لتوفير مدخلات الإنتاج الأساسية مع إعادة النظر في السياسات التمويلية الحالية، بغرض تقليل تكلفة التمويل وزيادة سرعة دوران رأس المال التشغيلي مع إعتبار ان مدخلات الإنتاج الأساسية (منتجات زراعية) وموسمية وقيمتها عالية جداً لا يمكن توفيرها من النظام المصرفي خلال الموسم مع إعتبار قصر الدورة الصناعية</p>
	<p>- في إطار الخطة وتشجيع الصادر ودراسة إمكانية تأسيس صندوق لدعم صناعة النسيج (التجربة المصرية)</p>	<p>8</p> <p>تبنى برامج دعم صريحة لبعض القطاعات للصادر بتخفيض التكلفة والفوز بنصيب في السوق الإقليمية والعالمية والتدرج في تخفيض ذلك الدعم (الدعم للصادرات غير البترولية وغير التقليدية مع الإستفادة من التجارب لبعض الدول في هذا الإتجاه – التجربة المصرية الفاعلة إلي اليوم)</p>
<p>- القوات النظامية - وزارة المالية وقانون المشتريات الحكومية</p>	<p>- ضرورة إنترام القوات المسلحة والقوات النظامية والأجهزة الحكومية بقرارات رئاسة الجمهورية وسياسات الدولة</p> <p>- عدم اللجوء للإستيراد من خارج البلاد بدعوي تسهيلات في الدفع (الشيء الذي يهزم كل سياسات الدولة المعلنة</p> <p>- إصدار اللوائح الخاصة بالمشتريات الحكومية وتسلط الضوء علي القانون في المجتمع والحرص علي آليات تطبيقه</p>	<p>9</p> <p>الإلتزام بالسياسات المعلنة في مجال الإستفادة من إمكانيات السوق المحلي الرسمي والتوجه لتفعيل لإستخدام المنتجات الوطنية الملتزمة بالموصفات دفعاً للإقتصاد الوطني وحفاظاً علي المستهلك وتطويراً للقدرات الإنتاجية</p>

	ومتابعة الأمر	(أ) تفعيل قانون المشتريات الحكومية وإصدار لوائح واضحة لمكافحة الفساد ودعمًا للتوجهات الوطنية ودفعاً للعملية الإنتاجية	
10	<ul style="list-style-type: none"> - تقييم الأداء في الوحدات القائمة في الولايات وتحريك الطاقات العاطلة برؤية إقتصادية وفنية - وضع خطط لتنمية الموارد في كل ولاية تراعي فيه الميزات التفضيلية والعمل لتحويلها لميزات تنافسية - توجيه الإستثمار بعدة أساليب في إتجاه خطة الإستثمار المتكاملة (إعادة التأهيل ، التحديث الإحلال او مشروعات جديدة) 	<p>تبنى منهج الأقاليم الإقتصادية وتعزيز مبدأ التخصص في المجالات الإنتاجية(علي مستوى الولايات) مع تفعيل مبدأ التكامل بين الأقاليم الإقتصادية في الولايات في إطار خطة للتنمية الشاملة الكاملة والمستدامة في إطار الخارطة الإستثمارية لكل الوطن ، وفي ذلك رعاية الصناعة التحويلية في كل الولايات ذات الموارد المتصلة بها وضمان إستمراريتها لتعزيز مبدأ التنمية المتوازنة والتقسيم العلمي والعمل للثروة عبر نمو وتطوير الحركة الإنتاجية</p>	
11	<ul style="list-style-type: none"> - من أسباب التدهور الأساسية عدم توفر المدخل الأساسي في كثير من الحالات (تدهور الإنتاج الزراعي) - دخول المنتجات المضاربات وكثرة الوسطاء وزيادة الأسعار بدون مبرر - قلة الإنتاجية رفعت من التكلفة بصورة لا تساعد في تمويل المنتج للقطاع الصناعي مع المنافسة في الأسواق للسلع النهائية. - رداءة الأقطان في فترة سابقة أثر سلباً علي قطاع الغزل وقاد عملياً لخسائر متراكمة قادت لإنهيار مصانع الغزل مؤخراً. 	<p>تعزيز مبدأ وهدف التنمية المستدامة sustainable development في مجال الصناعات التحويلية وفي مقدمتها النسيج عبر برامج النهضة الزراعية وإعادة النظر في السياسات الزراعية مع إعتبار الإحتياجات الفعلية لبرامج تطوير الصناعات التحويلية :</p> <p>- توفير المحاصيل المختلفة حسب المواصفات والكميات</p>	

<p>- عدم التقييد في تحديد الأسعار بصورة قاطعة علي الأسعار العالمية عند تحديد أسعار مدخلات الإنتاج من القطاع الزراعي، بل باعتبارها مؤثر فقط وإتباع منهج في تحديد تلك الأسعار يحافظ علي الميزة التفضيلية للبلاد وينصف المنتج (المزارع) في ذات الوقت.</p>	<p>المطلوبة (في حالة النسيج موضوع القطن)</p> <p>- زيادة الإنتاجية مع تقليل التكلفة والمحافظة علي المواصفة</p> <p>- ضمان إستمرارية الإنتاج عبر الأسس العلمية والوسائل التقنية طول العام</p> <p>- تغيير سياسة التسويق للمنتجات الزراعية بهدف منع الوسطاء وضمان تحول تلك المنتجات للصناعة ونبذ الإحتكار وضمان عدم رفع الأسعار بدون مبرر</p> <p>- تشجيع إنتاج القطن المطري والفيضي ورعاية التوسع فيه بعلمية (التوسع في تجربة القطن الفيضي بعد أن أثبتت نجاحها في دلنا طوكر)</p> <p>- المعاملة مع الغزال الوطني بتفضيلية لضمان سير العملية الإنتاجية وطنياً وضمان تحقيق قيمة مضافة أعلى</p> <p>- إقرار سياسات زراعية رائدة وتضمن توفر المنتجات المطلوبة للقطاع الصناعي(في حالة النسيج القطن) وإعادة النظر جادة</p>	
--	---	--

		في التعامل مع محصول القطن بالصورة الحالية (فالخطأ ليس في القطن وإنما في إدارة زراعته وتسويقه وإنتاجه...الخ) فجدواه واضحة لوتعاملنا بصورة أكثر علمية وعملية مع كل عملياته	
12	فتح الباب للقطاع الخاص التجاري بدون أي تكاليف إضافية لإستيراد مدخلات الإنتاج التي تساعد في تنفيذ البرامج الخاصة بالبرامج الإسعافية لإنقاذ صناعة النسيج (بل وتشجيع تلك الفئات لتوفير تلك الإحتياجات)	يساعد هذا الأمر في تذليل مسألة التمويل جزئياً خاصة للوحدات الصغيرة التي لاتستطيع توفير المدخلات بالذات المستوردة من خارج البلاد بصورة مستمرة.	- وزارة المالية - بنك السودان
13	العمل علي مشكلة النقد الأجنبي المائلة الآن لتسيير عمل الشركات والوحدات الإنتاجية – لتوفير مستلزماتها المحدوده.	هنالك صعوبات عملية تخل بالأداء حالياً وتعطل من توفير معدلات الإنتاج الأساسية – مع البطء في إتخاذ القرار	- بنك السودان
14	إقرار منهج إعلامي تربوي في كل المؤسسات ذات الصلة يستهدف نوعية المواطن كمشترك، ورفع الحس الوطني في التعامل مع المنتج الوطني لتنفيذ كل الشعارات الوطنية، تعزيزاً لتوجهات تنفيذ شعار الإكتفاء الذاتي مع رفع الوعي الإستهلاكي للمواطن السوداني، وترسيخ مفهوم المواصفة مع التركيز علي المواصفة السودانية	- إقرار خطة متكاملة لرفع الوعي الإستهلاكي والحس الوطني تشترك فيها كل الجهات. - تشجيع وتنشيط الأجهزة غير الحكومية العاملة في هذا الجانب (منظمات حماية المستهلك كمثال). - تخفيض فقرات وبرامج خاصة لتلك الأهداف في وسائل الإعلام القومي كأحد جوانب رسالتها الوطنية وواجبها. - قيام هيئة المواصفات والمقاييس بدورها كاملاً في مراقبة البضائع المستوردة من خارج البلاد ورفض دخول البضائع غير	- التلفزيون القومي - الإزاعة القومية - الصحف - الإزاعات الخاصة - القنوات الفضائية الخاصة - المنظمات الأهلية والغير حكومية - هيئة المواصفات والمقاييس السودانية - الأجهزة التنفيذية المعنية .

	المطابقة (بولستر 100% للمدارس والقوات النظامية كمثال).	التي من المفترض أن يتم بموجبها التصنيع والإستيراد علي حد سواء	
15	<p>الطاقة والكهرباء</p> <p>إعادة النظر في تكلفة الطاقة (الكهرباء) بصورة خاصة للقطاعات الإنتاجية والصناعية علي وجه الخصوص بهدف تشجيع الإستهلاك الإنتاجي والعمل علي خفض التعريفه كلما زادت معدلات إنتاج وتوليد الكهرباء بالذات من المصادر المائية ، بهدف أن تكون تلك التعريفه قريبة من تلك الموجودة بالدول المنافسة لنا في الكومبسا أو إتفاقية التجارة الحرة العربية.</p> <p>(أ) الحرص علي إستمرارية الإمداد الكهربائي للمصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة – وفي الحالات الطارئة ضرورة الإخطار ما أمكن بالقطع لتفادي مضاعفة الخسائر.</p> <p>(ب) إعادة النظر في العقود الحالية وإعتماد أي مصروفات للتوصيل رصيد طرف الهيئة يتفق علي إرجاعه من خلال الإستهلاك.</p> <p>(ج) التعامل مع صناعة الكهرباء بنفس الأسس الإقتصادية والصناعية – وضرورة الوضع</p>	<p>- تكلفة الكهرباء (التعريفه) الحالية أضعاف مقارنة مع (جمهورية مصر) التي تغزو بضائعها أسواقنا.</p> <p>- الأصل في العملية الإقتصادية هو إنخفاض السعر كلما زاد الإنتاج – خاصة مع زيادة الإنتاج والتوليد من المصادر المائية.</p> <p>- تشجيع الإستهلاك الإنتاجي فيه تحفيز لعملية التوسع في إنتاج الكهرباء ويؤثر إيجاباً علي مجمل الحركة الإقتصادية.</p> <p>- ضرورة التخلص من عقلية الإحتكار والأسعار الإحتكارية ومنطق "Take it or leave it" (خذها كما هي أو أرفضها)</p>	<p>- وزارة الطاقة</p> <p>- الهيئة القومية للكهرباء</p>

		<p>في الإعتبار :</p> <p>1. تقليل الأسعار كأى سلعة منتجة.</p> <p>2. ضمان الإستمرار في الإنتاج (إنتاج السلع وبعد ذلك بيعها)</p> <p>3. مراعاة المواصفة وأهمها هنا إستمرارية الإمداد وعدم التذبذب والقطوعات خاصة والهيئة تطالب الغير في القطاع الصناعي بتوفير متطلباتها بالأسعار العالمية (حالة الملابس)</p> <p>(د) توفير الغاز للمصانع بعد أن تم تشجيعها للتحويل له مع تحديد أسعار مناسبة له وعدم وقف الإمداد بصورة مفاجئة.</p>
<p>- الإستثمار</p> <p>- أصحاب العمل</p> <p>- وزارة الصناعة</p> <p>- إدارات المصانع</p>	<p>1- لتأسيس وحدات إنتاجية يحتاج الأمر للإطمئنان علي مستقبل الصناعة النسيجية وثبات وضوح سياسات الدولة تجاه هذه الصناعة لتأسيس وحدات إنتاج إكونات، البوينات وبعض أنواع المواسير... الخ.</p> <p>2-إعادة التدوير أيضاً ترتبط بثبات السياسات وتطور الصناعة</p> <p>3-صناعة النسيج تستهلك كميات من المياه ولها مخلفات ويحتاج الأمر لتعامل مختلف ويستند علي أسس علمية</p>	<p>16 العمل علي تأسيس وحدات إنتاجية صناعية في مجال :</p> <p>(أ) تصنيع بعض الإكسوارات مما يساعد علي خفض التكلفة</p> <p>(ب) إعادة تدوير بعض المخلفات (حسب الحاجة) ويمكن أن تكون في شكل مجمعات</p> <p>(ج) الإهتمام بإستهلاك المياه ومعالجة المياه المستخدمة في العملية الصناعية بغرض إعادة إستخدامها لما يتناسب مع</p>

		مواصفاتها بعد المعالجة خدمة للمجتمع وصدافة للبيئة.	
17	المصانع والوحدات وإداراتها	1- في مجال بداية إنتاج وحدات البخار (الغلايات) وتسخين المياه. وضمان الإضاءة المستمرة لتأمين الوحدات	العمل علي الإستفادة من الطاقات البديلة وبالذات الطاقة الشمسية في المصانع والوحدات لتقليل التكلفة وتطوير العلاقات في هذا الجانب مع الجهات العلمية والبحثية
18	الوزارات المعنية الشركات الكبيرة مصانع الملابس الجاهزة	- بطبيعة صناعة النسيج ومرحليتها يمكن أن تساهم في الحراك الإيجابي للصناعات الصغيرة بعد الإطمئنان علي مستقبل صناعة النسيج. - من خلال بعض العمليات الإنتاجية في التريكو والملابس الجاهزة - تطوير عملية العمل خارج مكان العمل الأساسي. - المساهمة في التنظيم الجزئي للإقتصاد غير الرسمي في أنشطة صناعة النسيج وخلق وظائف جديده	دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حتي تصبح قادرة لدعم بعض الصناعات (وفوق التخصصات الفنية - ربط أمامي وخلفي)، وتأهيلها لتعزيز قدرتها للمنافسة
19	القطاع الخاص منظمات القطاع الخاص	التحول لإدارة الوحدات بأسس علمية فاعلة .	الإحتياطي الداخلي علي إدارات المصانع في القطاع الخاص (بصورة خاصة) تجويد الأداء في كل مجالات النشاط الإنتاجي، تحسين وسائل الإدارة وسبل الرقابة مع ضرورة إعتناء منهج علمي متكامل للإدارة العلمية والمؤسسية (الإدارة الجماعية بل الأهداف والنتائج) (أ) تحسين إستخدام المواد المالية

<ul style="list-style-type: none"> - الشركات والمؤسسات - أصحاب العمل - العمال - القطاع الخاص - مؤسسات التدريب - مؤسسات البحث العلمي 	<p>الإستعانة بالخبرات ذات التأهيل العالي في الإدارة</p> <p>إصدار مرشد أو دليل توضيحي لكل مايتصل بقوانين العمل وحفظ الحقوق لطرفي الإنتاج ورفع حس المسؤولية لضمان إستمرارية الإنتاج</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع خطط تدريبية كوسيلة هادفة للتجويد وتقليل التكلفة ورفع الإنتاجية - إختيار أنسب التكنولوجيا لكل مرحلة من مراحل صناعة النسيج - تحديد محاور التدريب بدقة - معالجة أمر دوران العمالة متصلاً بالتدريب - التدقيق في إختيار العمالة الوطنية 	<p>لصالح تطور العملية الصناعية وإعتماد أساليب علمية في تحديد التكلفة ومنهج علمي في التسويق والترويج</p> <p>(ب) تجويد عمليات تطوير الموارد البشرية وتحسين علاقات العمل والفهم الراشد للقوانين المنظمة للعمل وخلق روح الجماعة وبت روح المسؤولية والإنتماء مع المحاسبة حسب المسؤولية والأداء</p> <p>(ج) إهتمام القطاع الخاص بصورة جادة بعمليات إعادة التأهيل والتحديث مع الحرص علي التدريب (بعد إقرار السياسات الواضحة وخلق الظروف المناسبة لتنفيذ الخطة)</p> <p>- الإهتمام بالتدريب كأستثمار ذو عائد هائل ومستمر مع إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة لذلك.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - القطاع الخاص - مؤسسات البحث العلمي المتعددة 	<p>1 - تخصيص نسبة معقولة من العائد علي قلته في المرحلة الأولى للبحث العلمي</p> <p>2- توفيق العلائق بالمؤسسات العلمية المتخصصة بالبحث العلمي</p> <p>3- العمل علي مجابهة المشاكل وتحديد تأثيرها علمياً ومحاولة وضع الحلول العلمية بمساعدة الجهات المعنية</p> <p>4- الإهتمام بالبحوث التطبيقية ودراسات التسويق علي المستوي الوطني والإقليمي والعالمي</p>	<p>20 الإهتمام بالبحث العلمي والتطوير والإلتزام بالحد الأدنى الملزم للإستخدام وفق اي برامج تتصل بالخطة الإسعافية لإنقاذ صناعة النسيج</p>

<ul style="list-style-type: none"> - السلطات والجهات ذات الصلة - بمناخ الإستثمار - القطاع الخاص - بنك السودان ووزارة المالية 	<p>1- ضمان تشريعات مالية تشجع في هذا الجانب</p> <p>2- إزالة كل العقبات والمتاريس الإدارية والبيروقراطية والمالية</p> <p>3- إتخاذ سياسات داعمة في مجالات الإئتمان التمويل حرية حركة رأس المال ، إستقدام عمالة أجنبية تعجل من عملية تنفيذ الخطة الإسعافية</p>	<p>21 تشجيع عمليات الشراكة مع الإستثمارات الأجنبية وتشجيع الأخيرة علي العمل في المجالات المرصودة ضمن الخطة الإسعافية مع مراعاة التحسين المستمر في المناخ الإستثماري للبلاد</p>
<ul style="list-style-type: none"> - أصحاب العمل - العمال - وزارة العمل 	<p>1- التصدي للمشاكل والمعوقات بالفهم المشترك بين الشركاء لتحقيق الأهداف المتفق عليها</p> <p>2- خلق مناخ عمل معافي وتطوير علاقات عمل متطورة تدفع بالعملية الإنتاجية إلي الأمام</p>	<p>22 تعزيز منهج الحوار الثلاثي للتصدي للمهام المطروحة كأحد أهم الوسائل لتحقيق السلام الإجتماعي وإستقرار العمل ودفعه مع إعادة النظر في القوانين ذات الصلة والتوافق حول الأهداف لتحقيق الأهداف العامه</p>
<ul style="list-style-type: none"> - أصحاب العمل والشركات 	<p>1- الإهتمام بعنصر الزمن كمؤثر أساسي في تقليل التكلفة في حالة إستغلال الأمثل له</p> <p>2- بناء القدرات وإزالة الأمية المتصلة بالحوسبة وتنقية المعلومات</p>	<p>23 العمل لتطوير وسائل إدارة العمل والإنتاج والإستفادة من عمليات الحوسبة في إدارة العملية الإنتاجية وبناء القدرات وفق متطلبات المنافسة وتخفيض التكلفة</p>

التوصيات:

بعد مداوات الحضور حول الورقة تقرر إضافة التوصيات التالية لورقة العمل:

- ✓ إعادة تحديث تكنولوجيا المصانع وتأهيل السوق المحلي لمواكبة السوق العالمي.
- ✓ إنشاء معاهد تدريب تقني لصيق بالصناعة.
- ✓ ضرورة الإستعانة بالخبرات العالمية في مجال الغزل والنسيج.
- ✓ إنشاء مركز لضبط جودة المنتجات وإقامة ورش لتصنيع قطع الغيار.
- ✓ إنشاء مؤسسات تدريب للصناعات المختلفة لتأهيل العمالة بكافة تخصصاتها.
- ✓ التركيز علي مرحلة الغزل للنهوض بالصناعة.
- ✓ معرفة وتقدير حجم الطلب وإيجاده وإيجاد القوة التنفيذية لحل مشاكل القطاع.
- ✓ ضرورة وجود إستراتيجيات وبحوث علمية من أجل تطوير هذا القطاع.
- ✓ تكوين جهاز قومي بشقيه الفني والإقتصادي لمتابعة كل مايجري في الصناعة وكل مايتوصل اليه من دراسات وتوصيات تكون ملزمة، ويمكن أن تكون غرفة النسيج هذا الوعاء مع إعادة تشكيلها علي هذا النهج المقترح.
- ✓ تأسيس صناعة قوية وفي ذلك الإستعانة بشركات عالمية ذات سمعة طيبة ومقدرة فنية عالية وإمكانات تمويلية ويتم التعاقد معها لتدبير مصانع الغزل كخطوة أولى بعد تأهيلها لتكون منافسة في تصدير الغزول ويمكن أن تعمل هذه الشركات بنظام المشاركة في العمل وليس الأصول.
- ✓ الضغط علي الحكومة لتكشف عما يجري في مشروع الجزيرة! فهل يعقل أن تأتي الأقطان من الخارج ونحن نتحدث عن رفعة صناعة الغزل المقترحة.
- ✓ التركيز علي قضية البحث العلمي الأصيل في الجامعات بدعم المعامل والأجهزة الحديثة وينبغي تخصيص جزء من عائدات البترول لهذا الغرض بالإضافة لركائز أساسية وهي:-

- إقامة مركز لتدريب القوي العاملة علي مستوي العمال والفنيين والمهندسين الجدد.
- إنشاء مركز لضبط الجوده ليكون العقل الهادي للصناعة خاصة التي تلج التصدير.
- ✓ فكرة إنشاء ورشة مركزية لتصنيع قطع الغيار سريعة الإستهلاك بالإشتراك مع بعض موردي الماكينات أو شركة مساهمة ويمكن للدولة أن تكون شريكة إذا أرادت.

خاتمة:

ختاماً نأمل أن تساهم هذه الورقة في إعادة تقييم الوضع الحالي وإتخاذ مايلزم من سياسات تساعد في إعادة الحياة لهذا القطاع الحيوي الهام .